

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند اولحاج-البويرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التسيير



الموضوع:

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية
دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع البويرة
وكالة -458-

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

تحت إشراف الأستاذ:

-د. بصيري محفوظ

من إعداد الطالبة:

-روميطة حسينة

أعضاء لجنة المناقشة:

- د. يحيوي سمير.....رئيسا

- د. بصيري محفوظ.....مشرفا

- د. صبايحي نوال.....ممتحنا

السنة الجامعية:

2018/2017

كلمة شكر

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا، الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام عملنا نحمدك يارب حمدا يليق بجلالك وعظيم سلطانك.

نتقدم بجزيل الشكر لأستاذنا الفاضل "بصري محفوظ" الذي تبني الإشراف على عملنا بصدر رحب، ولم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة وصبره معي خلال انجاز هذه المذكرة، متمنية له الصحة والعافية .

ونتقدم بالشكر إلى اللجنة المناقشة على تفضلها وتكرمها لمناقشة هذه المذكرة. وأخيرا لا ننسى كل من قدم لنا يد المساعدة وأثار لي الطريق لإنجاز هذا العمل

شكرا

إهداء

أهدي عملي هذا إلى من كلله الله بالهبة والوقار وأقول اسمه بافتخار
"والدي الحبيب"

إلى بسة الحياة وسر وجودي وإلى من كان دعاؤها سر نجاحي
"أمي الحبيبة"

ولا أنسى بذكر جدتي أطال الله في عمرها
إلى كل من إخواني "مراد، حمزة" وأخواتي "سميحة، جميلة، تسعديت، تيزيري" ، وكل من
يقربني من قريب أو من بعيد.

إلى زوجي العزيز " حمزة " سندي في الحياة، فلولا تشجيعه الدائم ووقوفه إلى جانبي لما
واصلت مشواري الدراسي.

أسأل الله أن يحفظه ويوفقه

إلى صديقاتي وأخص بالذكر " **كاهنة، حبرينة، سوهيلة، إيمان، حياة، سارة، ليديا، سامية**
وإلى كل من شاركني في مشواري الجامعي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

حسينة

إن التغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي حاليا جعلت المؤسسة الاقتصادية تحاول التأقلم مع هذه الأوضاع الجديدة من خلال إعادة النظر في برامج تسير مواردها المادية والبشرية بشكل يضمن استمراريتها وتحقيق رفاهيتها، وهذا ما يتطلب خلق فرص عمل أكثر ملائمة، وبجنا عن مسايرة التقدم الاقتصادي والتطور التكنولوجي و بما إن التوجه العالمي الجديد متمثل في تحرير الاقتصاد نجد أن كفاءة المشروع الاقتصادي تقاس بمدى قدرته على تحقيق أقصى عائد ممكن وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وحسن استخدام الموارد المتاحة ورفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في تحقيق قيمة المضافة وبما أن المشروع الاستثماري هو اقتراح لتخصيص قدرا من الموارد المستخدمة في خلق طاقة إنتاجية جديدة أو زيادتها إن كانت قائمة، وبما أن الموارد الاقتصادية لها استخدامات متعددة وجب علينا الاختيار من بين البدائل المتاحة البديل الأمثل الذي يحقق أقصى عائد للمشروع، ونظرا لتنوع الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية، وقصور مواردها على إشباع تلك الاحتياجات يعتبر الائتمان والقروض المصرفية من المصادر الهامة في تمويل تلك المشروعات ويعزى للبنوك الدور الرئيسي لذلك فهي تتحمل مسؤولية كبرى عند اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال تقييمها للمشروعات.

وتساهم البنوك التجارية في تمويل تلك المشروعات من خلال منح قروض المتوسطة وطويلة الأجل بعد أن كانت حكرا على البنوك المتخصصة، ولأن البنك يعمل على حماية مصلحة المودعين ويسعى في نفس الوقت في تحقيق الأرباح فهو حريص على حسن إدارة تلك الموارد، فلا يتخذ قرار بتمويل المشروع ومنح القرض إلى بعد القيام بدراسات تتعلق بعمليات التنبؤ، واستقراء المستقبل وتحليل العوائد والتكاليف المشروع المقترحة، كما تساهم هذه الأخيرة أيضا في تخفيض الخسائر التي تتحملها المصاريف التجارية بسبب القروض وتسهيلات المتعثرة فهي بمثابة صمام أمان لدخول في أنشطة استثمارية لإعادة توفير درجة معينة من اليقين وحسن استخدام الموارد. مما سبق يمكن طرح و صياغة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم البنوك التجارية في تمويل مشاريعها الاستثمارية؟

ولالإجابة على هذه الإشكالية المطروحة يستوجب علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

على أي أساس يتم قياس نجاح المشروع الاستثماري؟

- هل الإجراءات التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة البويرة في إطار سياسته منح القروض

تعتبر فعالة في عملية الاستثمار؟

الفرضيات البحث.

- يتوقف نجاح المشروع الاستثماري على دراسة الجدوى المتعلقة به.

- الإجراءات التي يقوم بها البنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسته لمنح القروض هي إجراءات معقدة ولا تخدم مصلحة الاستثمار.

أهمية البحث: تتمثل أهمية بحثنا هذا فيما يلي،

- تكمن أهمية الموضوع في كونها موضوع جدير الاهتمام فهو يلقي الضوء على محاولة إيجاد سبل التمويل أكثر ملائمة.

- وتظهر أيضا أهمية هذا الموضوع من خلال الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة "458" فرع البويرة وذلك عن طريق دور البنك التجاري في تمويل مشروع استثماري.

أهداف البحث: يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي:

- رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية التي تفوضها البنوك من أجل منح التمويل المطلوب.

- التعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية وتقييمها.

- كسب الدعم المعرفي في مجال التسيير البنك .

أسباب الموضوع: هناك أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

• أسباب ذاتية:

- يرتبط هذا الموضوع بارتباط وثيق بتخصص إدارة المالية

- الميل الشخصي للموضوعات المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية.

• أسباب موضوعية:

- الأهمية التي تحضيتها البنوك في تمويل المشاريع.

- الأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع على الساحة الاقتصادية .

حدود الدراسة: يمكن تقسيمها إلى حدود مكانية و أخرى زمانية.

- الحدود المكانية: تمت الدراسة في البنك الفلاحة وتنمية الريفية فرع البويرة -458-

- الحدود الزمنية: كانت الدراسة لمشروع استثماري فلاحى ممول من طرف BADR ابتداء من

2014 إلى 2021

الحدود الموضوعية: لكون موضوع الدراسة يدور حول دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية فان الدراسة اقتصرت على دراسة حالة لمشروع استثماري ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
منهج البحث:

تحقيقا لهدف البحث والإجابة على الأسئلة واختبار الفرضيات المذكورة سابقا تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره يساعد على توضيح المفاهيم الأساسية في دراسة وتباين أهميتها وتأثيراتها بكونه مناسباً أيضاً لتحليل الوثائق والمعلومات الخاصة بالمشاريع محل الدراسة التطبيقية وهو منهج يهدف لتعرف على كافة المستجدات التي طرأت على المجتمع أو الاقتصاد في فترة زمنية معينة لأجل التنبؤ بالمستجدات المحتملة في السنوات السابقة.

أدوات الدراسة:

تتمثل الأدوات المستعملة في إنجاز هذا البحث في العناصر التالية :

- المراجع المشككة من الكتب والمجالات والمذكرات.
- الوثائق والمنشورات المقدمة من طرف البنك الفلاحة وتنمية الريفية.

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول وجمع المعلومات في الوكالة نظرا لسرية الملفات وأرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة.
- ضيق الوقت.

تقسيمات البحث:

لكي نجيب على الإشكالية الدراسة والتساؤلات المطروحة ونثبت صحة الفرضيات من عدمها سنقوم بدراسة هذا الموضوع وفق الفصلين رئيسيين على النحو التالي:
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك.

حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يتضمن أولها حول عموميات البنوك التجارية، أما المبحث الثاني حيث تمت الإشارة فيه إلى مفهوم وأنواع المشروع الاستثماري واشتمل على مختلف الدراسات المراحل الأساسية المتعلقة بالمشروع المراد إقامته وتطرقنا إلى أهم المعايير المستعملة في تقييم الربحية التجارية للمشروعات الاستثمارية.

أما المبحث الثالث المعنون بآلية تمويل البنوك التجارية في المشاريع الاستثمارية حيث تطرقنا في هذا المبحث أساسيات حول التمويل، وما هي المصادر المتاحة لتمويل المشاريع الاستثمارية، وتطرقنا إلى الإجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية وكيفية منح القروض لفائدة المستثمر وما هي المراحل التي يمر بها.

الفصل الثاني: يتمثل في الجانب التطبيقي لهذا البحث تحت عنوان دراسة حالة في البنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع البويرة- وكالة 458-، سنلقي الضوء على هذا البنك من خلال بطاقة تعريفية للوكالة التي تحتوي على النشأة والمهام والأهداف البنك والهيكل التنظيمي وهذه معلومات مقدمة من طرف الوكالة، وتم تخصيص في المبحث الثاني إلى دراسة المشروع إحدى المؤسسات الممولة من طرف البنك الفلاحة وتنمية الريفية حيث تطرقنا في هذا المبحث إلى كيفية منح قرض استثماري ممول من طرف البنك في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ وكذا تقييم الربحية التجارية للمشروع الممول من طرف البنك.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
30	فترة الاسترداد بطريقة الخصم	01
60	الإيرادات السنوية المتوقعة لمشروع تربية الأبقار لإنتاج الحليب .	02
61	التكاليف الاستثمارية لمشروع تربية الأبقار لإنتاج الحليب	03
61	هيكل التمويل لمشروع تربية الأبقار لإنتاج الحليب .	04
62	استهلاك القرض البنكي	06
62	صافي التدفقات النقدية لمشروع تربية الأبقار لإنتاج الحليب ..	07
63	حساب القيمة المضافة	08

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
13	عناصر الإنتاج	01
19	مرحلة دورة حياة المشروع الاستثماري	02
26	مراحل تقييم المشروع الاستثماري	03
55	هيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	04
56	الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة البويرة -	05

إن التغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي حاليا جعلت المؤسسة الاقتصادية تحاول التأقلم مع هذه الأوضاع الجديدة من خلال إعادة النظر في برامج تسيير مواردها المادية والبشرية بشكل يضمن استمراريتها وتحقيق رفاهيتها، وهذا ما يتطلب خلق فرص عمل أكثر ملائمة، وبحثا عن مسايرة التقدم الاقتصادي والتطور التكنولوجي و بما إن التوجه العالمي الجديد متمثل في تحرير الاقتصاد نجد أن كفاءة المشروع الاقتصادي تقاس بمدى قدرته على تحقيق أقصى عائد ممكن وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وحسن استخدام الموارد المتاحة ورفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في تحقيق قيمة المضافة وبما أن المشروع الاستثماري هو اقتراح لتخصيص قدرا من الموارد المستخدمة في خلق طاقة إنتاجية جديدة أو زيادتها إن كانت قائمة، وبما أن الموارد الاقتصادية لها استخدامات متعددة وجب علينا الاختيار من بين البدائل المتاحة البديل الأمثل الذي يحقق أقصى عائد للمشروع، ونظرا لتنوع الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية، وقصور مواردها على إشباع تلك الاحتياجات يعتبر الائتمان والقروض المصرفية من المصادر الهامة في تمويل تلك المشروعات ويعزى للبنوك الدور الرئيسي لذلك فهي تتحمل مسؤولية كبرى عند اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال تقييمها للمشروعات.

وتساهم البنوك التجارية في تمويل تلك المشروعات من خلال منح قروض المتوسطة وطويلة الأجل بعد أن كانت حكرا على البنوك المتخصصة، ولأن البنك يعمل على حماية مصلحة المودعين ويسعى في نفس الوقت في تحقيق الأرباح فهو حريص على حسن إدارة تلك الموارد، فلا يتخذ قرار بتمويل المشروع ومنح القرض إلى بعد القيام بدراسات تتعلق بعمليات التنبؤ، واستقراء المستقبل وتحليل العوائد والتكاليف المشروع المقترحة، كما تساهم هذه الأخيرة أيضا في تخفيض الحسائر التي تتحملها المصاريف التجارية بسبب القروض وتسهيلات المتعثره فهي بمثابة صمام أمان لدخول في أنشطة استثمارية لإعادة توفير درجة معينة من اليقين وحسن استخدام الموارد. مما سبق يمكن طرح و صياغة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم البنوك التجارية في تمويل مشاريعها الاستثمارية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة يستوجب علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

على أي أساس يتم قياس نجاح المشروع الاستثماري؟

- هل الإجراءات التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة البويرة في إطار سياسته منح القروض

تعتبر فعالة في عملية الاستثمار؟

الفرضيات البحث.

- يتوقف نجاح المشروع الاستثماري على دراسة الجدوى المتعلقة به.

- الإجراءات التي يقوم بها البنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسته لمنح القروض هي إجراءات معقدة ولا تخدم مصلحة الاستثمار.

أهمية البحث: تتمثل أهمية بحثنا هذا فيما يلي،

- تكمن أهمية الموضوع في كونها موضوع جدير الاهتمام فهو يلقي الضوء على محاولة إيجاد سبل التمويل أكثر ملائمة.

- وتظهر أيضا أهمية هذا الموضوع من خلال الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة "458" فرع البويرة وذلك عن طريق دور البنك التجاري في تمويل مشروع استثماري.

أهداف البحث: يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي:

- رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية التي تفوضها البنوك من أجل منح التمويل المطلوب.

- التعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية وتقييمها.

- كسب الدعم المعرفي في مجال التسيير البنك .

أسباب الموضوع: هناك أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

• أسباب ذاتية:

- يرتبط هذا الموضوع بارتباط وثيق بتخصص إدارة المالية

- الميل الشخصي للموضوعات المتعلقة بالمشروعات الاستثمارية.

• أسباب موضوعية:

- الأهمية التي تحضيتها البنوك في تمويل المشاريع.

- الأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع على الساحة الاقتصادية .

حدود الدراسة: يمكن تقسيمها إلى حدود مكانية و أخرى زمانية.

- الحدود المكانية: تمت الدراسة في البنك الفلاحة وتنمية الريفية فرع البويرة -458.

- الحدود الزمنية: كانت الدراسة لمشروع استثماري فلاحى ممول من طرف BADR ابتداء من

2014 إلى 2021

الحدود الموضوعية: لكون موضوع الدراسة يدور حول دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية فان الدراسة اقتصرت على دراسة حالة لمشروع استثماري ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
منهج البحث:

تحقيقا لهدف البحث والإجابة على الأسئلة واختبار الفرضيات المذكورة سابقا تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره يساعد على توضيح المفاهيم الأساسية في دراسة وتباين أهميتها وتأثيراتها بكونه مناسباً أيضاً لتحليل الوثائق والمعلومات الخاصة بالمشاريع محل الدراسة التطبيقية وهو منهج يهدف لتعرف على كافة المستجدات التي طرأت على المجتمع أو الاقتصاد في فترة زمنية معينة لأجل التنبؤ بالمستجدات المحتملة في السنوات السابقة.

أدوات الدراسة:

تتمثل الأدوات المستعملة في إنجاز هذا البحث في العناصر التالية :

- المراجع المشكلة من الكتب والمجلات والمذكرات.
- الوثائق والمنشورات المقدمة من طرف البنك الفلاحة وتنمية الريفية.

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول وجمع المعلومات في الوكالة نظرا لسرية الملفات وأرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة.
- ضيق الوقت.

تقسيمات البحث:

لكي نجيب على الإشكالية الدراسة والتساؤلات المطروحة ونثبت صحة الفرضيات من عدمها سنقوم

بدراسة هذا الموضوع وفق الفصلين رئيسيين على النحو التالي:

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك.

حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يتضمن أولها حول عموميات البنوك التجارية، أما المبحث الثاني

حيث تمت الإشارة فيه إلى مفهوم وأنواع المشروع الاستثماري واشتمل على مختلف الدراسات المراحل الأساسية المتعلقة بالمشروع المراد إقامته وتطرقنا إلى أهم المعايير المستعملة في تقييم الربحية التجارية للمشروعات الاستثمارية.

أما المبحث الثالث المعنون بآلية تمويل البنوك التجارية في المشاريع الاستثمارية حيث تطرقنا في هذا المبحث أساسيات حول التمويل، وما هي المصادر المتاحة لتمويل المشاريع الاستثمارية، وتطرقنا إلى الإجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية وكيفية منح القروض لفائدة المستثمر وما هي المراحل التي يمر بها.

الفصل الثاني: يتمثل في الجانب التطبيقي لهذا البحث تحت عنوان دراسة حالة في البنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع البويرة- وكالة 458-، سنلقي الضوء على هذا البنك من خلال بطاقة تعريفية للوكالة التي تحتوي على النشأة والمهام والأهداف البنك والهيكلة التنظيمية وهذه معلومات مقدمة من طرف الوكالة، وتم تخصيص في المبحث الثاني إلى دراسة المشروع إحدى المؤسسات الممولة من طرف البنك الفلاحة وتنمية الريفية حيث تطرقنا في هذا المبحث إلى كيفية منح قرض استثماري ممول من طرف البنك في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ وكذا تقييم الربحية التجارية للمشروع الممول من طرف البنك.

مقدمة الفصل

إن متطلبات الحياة الاقتصادية أدى إلى ظهور مؤسسات مالية تدعى بالبنوك، فالبنوك التجارية هي ركيزة الأساسية لسير النشاط الاقتصادي وتعتبر البنوك التجارية أحد أهم المصادر المتاحة لتمويل استخدامها في تشغيل وتطوير المشاريع الاستثمارية، كما يعتبر الاستثمار هو أحد العناصر الهامة التي تساعد في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وهي طريقة ناجعة وأداة الفعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع وذلك من خلال مشاريع الاستثمارية التي تسمح للمؤسسة بتوسيع نشاطها وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية.

فالتمويل عنصر محدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والملائمة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف لاختبار أفضلها واستخدامها استخداماً آمناً لتحقيق أكبر عائد بأقل خطر ممكن للوصول إلى الأهداف المسطرة ولضمان استمرارية المشروع. وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الأول الذي يشمل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: مفاهيم حول المشاريع الاستثمارية

المبحث الثالث: آليات تمويل البنوك التجارية في المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمرايين والصياغ في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع على الحصول على الفائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا⁽¹⁾.

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1517، ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814⁽²⁾.

أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك، تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل في ذلك يعود إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة على بنوك كبيرة الحكم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي تسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعاً في كل مكان.

(1) - رشاد العصار، رياض الحلي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2000، ص 63.

(2) - بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية مطبوعات جامعة منتوري، الجزائر، 2000، ص 6.

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية

هكذا نشأت البنوك التجارية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة و يبقى إعطاء تعريف للبنوك أمراً ضرورياً لا مناص له.

أولاً: تعريف البنوك التجارية

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية وهي BANCO تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة، التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيراً تعتبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود¹

هي تلك المؤسسات المالية التي تقبل ودائع الجمهور بأنواعها المختلفة وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه وتمنح القروض قصيرة الأجل والتي لا تزيد مدتها عن سنة. وتسمى أحياناً بالبنوك الودائع نسبة لأنها تشكل الجزء الأكبر من أموالها²

فالبنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة مع حاجة الجمهور، منشآت الأعمال والدولة لغرض توظيفها أو إقراضها لآخرين وفق أسس وتقنيات معينة³.

انطلاقاً من التعريف السابقة يمكن القول أن البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسة وساطة وهي مكان يلتقي فيه عارضي الأموال الفائضة عن حاجاتهم مع طالبيها ويمكن أن يكون هؤلاء أشخاص طبيعيين أو معنويين أو يطلق على تلك الأموال اسم الودائع، يتم استخدامها في عمليات الإقراض للأفراد وبالتالي فهي تساهم في إنشاء وتطوير مشروعات وتنمية القطاعات الاقتصادية.

ثانياً: خصائص البنوك التجارية.

اعتمدت الدراسات على عدة معايير للأجل تحديد سمات وخصائص البنوك التجارية وستطرق إلى خصائص الأكثر شمولية دون تلك المعايير ومن أهمها مايلي⁽⁴⁾:

- بالنسبة لمبدأ التدرج، تأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية من حيث التسلسل الرئيسي للجهاز المصرفي ولا يسبقها في ذلك إلا البنك المركزي، حيث يباشر الأخير رقابة من جانب واحد بماله من أدوات

¹ - العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص 03

² - عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحماد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 150

³ - محمد سعيد أبو السلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص 14

⁽⁴⁾ - محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص 36.

ووسائل وتقنيات، يهدف بها إلى التحكم في نشاط البنوك التجارية بما تقتضيه الوضعية الاقتصادية للبلد ما.

- يمثل البنك المركزي التطبيق الصحيح والدقيق لمبدأ وحدة البنك أي بنك مركزي واحد لكل دولة، بينما البنوك التجارية تتعدد وتنوع بقدرة اتساع السوق النقدية والنشاط الاقتصادي، وحجم المدخرات وما يترتب على ذلك من تعدد العمليات وإدخال عنصر المنافسة بين أعضائها.
- بنوك التجارية هي مؤسسات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع وهي بذلك تؤثر في السياسة الاقتصادية للدول مما يتطلب تدخلا من طرف هذه الأخيرة لمراقبتها.
- إن البنوك التجارية تساهم في إيجاد ودائع جديدة مشتقة من خلال منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية.
- بينما تتمثل وحدات النقد القانونية حيث مصدرها البنك المركزي، فهي تتعدد من حيث المصدر بالنسبة لنقود الودائع "اختلاف البنوك التجارية"، وهي نقود ليست نهائية أي يمكن تحويلها إلى نقود قانونية، وغالبا تخاطب قطاعا اقتصاديا معين قطاع المشروعات والأعمال دون باقي القطاعات الاقتصادية بعكس النقود القانونية التي تخاطب جميع القطاعات بلا استثناء.

ثالثا: أسس العمل البنكي

يقوم العمل البنكي على ثلاثة أسس هامة تميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال، هذه الأسس تكتسي أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض، تتمثل هذه الأسس في الربحية والسيولة والضمان⁽¹⁾.

1. الربحية:

يسعى البنك كأى مؤسسة أخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك، وتحقيق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة إضافة إلى الأرباح، الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإطارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع إضافة إلى الخسائر

⁽¹⁾ - طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والإنترنت، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص ص 256 - 257.

الرأسمالية التي تلحق به القروض التي قد يعجز البنك عن استردادها، لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.

2. السيولة:

وهي تتمثل مقدرة البنك على احتفاظ في أي وقت بتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، بمعنى أنه يكون على استعداد لتلبية طلب السحب في أي لحظة أن جانب الأكبر من موارد تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، فنقص السيولة سوف يؤدي إلى الدخول في وضعية الخطر، وعدم القدرة على تلبية طلبات السحب تعني الإفلاس، لهذا يستوجب عليه عدم تأجيل سداد المستحقات، فمجرد إشاعة عند عدم توفير السيولة تكفي لزعة ثقة عملائه، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم وهو ما يعرضه للإفلاس، لهذا على البنك أن يؤمن نفسه من خطر السيولة وأن لا يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط إنما عليه ترك جزء منها لمواجهة طلبات السحب المفاجئة.

3. الضمان:

يعني الضمان قدرة البنك على الوفاء بديونه والتزاماته، فقيام البنك باستثمار رؤوس أمواله يجعله عرضة لوقوع خسائر على البنك أن يتحملها بنفسه بدلا من أن تقع على كاهل المودعين وتطلب حماية حقوق هؤلاء المودعين تجنب التوظيف غير الرشيد لتجنب الإفلاس، ولهذا السبب تعتبر الثقة أساس كل عملية من العمليات توظيف أموال البنوك بغض النظر عن مصدرها لأن الأموال التي يقرضها سوف تعود إليه وفي الأجل المتفق عليها، ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها للوفاء بتلك التعهدات، هذا ما يعني أن البنك التجاري يسعى إلى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواحي مضمونة من حيث الربح وقلّة المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال.

رابعاً: أنواع البنوك التجارية

ويمكن تقسيم هذا النوع من البنوك إلى خمسة أنواع وفقاً لحجم نشاطها وتعظيمها الإداري وملكيته⁽¹⁾.

⁽¹⁾ - محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 17-19.

1. البنوك ذات الفروع

هي منشأ تتخذ غالبا شكل الشركات المساهمة ولها فروع في كافة الأنحاء الهامة من البلاد، وتتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيس للبنك، إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي تنص عليها في لائحة البنك.

ويتميز هذا النوع من البنوك، بأنه يعمل على النطاق الأهالي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وتقوم، سياسات الإقراض في هذه البنوك على أساس التمييز بين أجال القروض، فهي تمنح قروضا قصيرة الأجل تتراوح فترة استحقاقها من ستة شهور إلى سنة كاملة، وبشرط أن تستخدم هذه القروض في التمويل رأس المال العامل وحده لضمان السرعة في استرداد القروض.

2. بنوك السلاسل:

نشأت بنوك السلاسل مع نمو كبير حجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، ويشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

3. بنوك المجموعات:

وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتملك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري، وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.

4. البنوك الفردية

هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، وتتميز عن باقي أنواع البنك بأنها تقصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية وأوراق التجارية المخصوصة، وغير ذلك من الأصول القابلة لتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر. وتعتمد هذه البنوك في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها أو مديروها من خبرات مصرفية ما يحوزونه من ثقة المتعاملين وهي لا توجد إلا في دول الرأسمالية.

5. البنوك المحلية:

وهي تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة محددة.

فإن البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية وإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عمله.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تراوحتها البنوك.

أولا الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي:

أ. قبول الودائع:

تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود، توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في⁽¹⁾:

- **ودائع الجارية:** تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاما حاليا من البنك، على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.
- **ودائع الأجل:** تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محدودة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها.
- **ودائع بإخطار:** هذا النوع من الودائع يتم فيه الإنفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل تاريخ المحددة لسحبها بمدة معينة.

⁽¹⁾ - محمد عبد العزيز جميلة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص 62-63.

- **ودائع التوفير:** وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على العائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على سحب منها⁽¹⁾.

ب. تقديم القروض:

يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة السيولة والربحية، وتنقسم القروض إلى نوعين:

- قروض بضمانات مختلفة: أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية المنقولات، الأوراق المالية العقارات.
- قروض بدون ضمانات: حيث يكون الضمان شخصا ويستند على السمعة الائتمانية لأشخاص.

ثانيا . الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى قيام بوظائف حديثة بتوجهات تتلائم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح، من هذه الوظائف نذكر منها⁽²⁾:

- **تمويل عمليات التجارة الخارجية:** تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو تحويلات المستندية أو التحويلات العادية.
- **تحصيل الشيكات:** تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل داخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو النقصان.
- **تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:** الأوراق التجارية هي أدوات الائتمانية قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، أذونات خزينة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من أوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية، قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

⁽¹⁾ - صبحي تادرس قريضة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، لبنان، 1983، ص 131.

⁽²⁾ - العاني إيمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-7.

- **إدارة المحافظ الاستثمارية:** تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها والحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار.
- **تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:** أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها، وقد اكتست هذه الخدمة سمعة الحداثة والتطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب في ذلك.
- **التعامل بالعملات الأجنبية:** تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخصص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ لحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج....
- **إصدار البطاقات الائتمانية:** من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدولة المتقدمة ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على ائتمان مع العمل أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمانية يوفر نوعاً من أنواع الائتمان كما سيتم بيانه لاحقاً.
- **القيام بعمليات التوريق:** تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك بيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار أوراق المالية، يلجأ البنك على اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزاً في شرائها أملاً في حصوله على ربح المعقول.

المبحث الثاني: مفاهيم حول المشاريع الاستثمارية

يعتبر قرار البنك بتمويل المشاريع الاستثمارية من أهم القرارات وأخطرها نظر لارتباط المشروع بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بسلوكها أحيانا هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن نجاح هذا المشروع الاستثماري أو فشله له عدة آثار على البنك لذا يتوجب القيام بدراسة حول المشاريع الاستثمارية لتقليل من المخاطر وتعظيم الأرباح.

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية

المشروع هو ذلك الاقتراح الذي يؤدي إلى الاستثمار مبلغ معين من المال من أجل القيام بمشروع جديد أو القيام بعملية توسعية لمشروع، وذلك بهدف تحقيق أرباح أو زيادتها أو من أجل تحقيق أهداف أخرى، وذلك خلال فترة زمنية معينة⁽¹⁾.

أولاً: تعريف المشروع الاستثماري

قبل التطرق إلى تعريف المشروع الاستثماري يجب تعريجه إلى ماهية الاستثمار.

أ. تعريف الاستثمار:

لقد تعدد التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه ويمكن تعرض إلى بعض منها:

يمكن تعريف الاستثمار بأنه " التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملاً للحصول على إشباع أكثر في المستقبل⁽²⁾.

الاستثمار هو نوع من الإنفاق ولكنه إنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدى فترة طويلة من الزمن ويطلق عليه إنفاق رأسمالي⁽³⁾.

● أهمية الاستثمار: يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط التالية:⁽⁴⁾

- زيادة الدخل الوطني.
- توفير مناصب العمل.
- دعم عملية التنمية الاقتصادية.

(1) - نعيم داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار البداية، الأردن، 2010، ص 07.

(2) - كاظم جاسم العيسوي، الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج، الاردن، 2005، ص 20.

(3) - محمد الحناوي وآخرون، مقدمة في استثمار، تحليل الأوراق المالية وإدارة المخاطر، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 23.

(4) - جهاد فارس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 46.

- زيادة الإنتاج ودعم ميزان المدفوعات.

● **أهداف الاستثمار:** لقد أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في وقتنا الحالي تعظيم ثروة المستثمر ويقع

ضمن تحقيق الأرباح الذي يعد هدف تقليدي للمستثمرين الخواص، أما بنسبة للمشروعات العامة

فتهدف إلى تحقيق المنفعة العامة، وهناك أهداف أخرى:

- المحافظة على قيمة الأصول.

- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته.

- ضمان السيولة اللازمة.

- إنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال.

- تحقيق أكبر عائد بأقل درجة المخاطرة.

● **أنواع الاستثمار:** تنقسم إلى⁽¹⁾:

- **الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:** الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في الأموال الحقيقية، أما

الاستثمار المالي فهو الذي يتعلق باستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع

وغيرها.

- **الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل:** الاستثمار طويل الأجل هو الذي يأخذ شكل

الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي. أما الاستثمار قصير الأجل فيتمثل بالاستثمار في

الأوراق المالية التي تأخذ شكل أذونات الخزينة ويطلق عليه الاستثمار النقدي.

- **الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز:** الاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والنتائج

القومي من قبل الحكومة أو من الاستثمار الأجنبي أما الاستثمار المحفز هو الذي يأتي نتيجة لزيادة

الدخل، العلاقة بينهما علاقة طردية.

- **الاستثمار المادي والبشري:** الاستثمار المادي هو الذي يمثل الشكل تقليدي للاستثمار أي

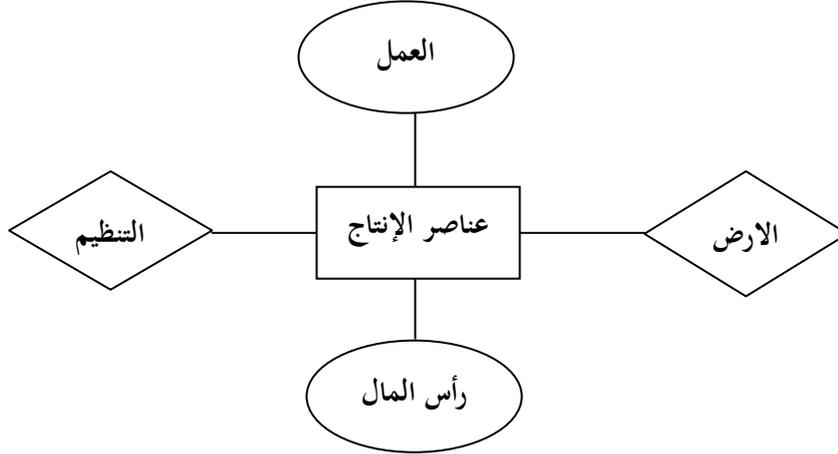
الاستثمار حقيقي، أما الاستثمار البشري فيتمثل بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم

وتدريب.

⁽¹⁾ - كاظم جاسم العساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

ب. تعريف المشروع الاستثماري: المقصود بالمشروع الاستثماري هو كل كيان مالي مستقل يديره منظم أو أكثر بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسبة معينة أو بأسلوب معين، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع الحاجة الخاصة والحجرات العامة خلال فترة معينة⁽¹⁾.

الشكل رقم (01) عناصر الإنتاج



المصدر: شقري نوري موسى، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 16.

كما يعرف المشروع الاستثماري على أنه مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من عناصر الإنتاجية تكون فيه قيمة المخرجاته تفوق قيمة مدخلاته بفارق يعرف بعوائد العملية الإنتاجية (عوائد الاستثمار للمشروع)⁽²⁾.

ومن جهة يعرف البنك الدولي المشروع بأنه حزمة من النشاطات الاستثمارية والسياسية والإجراءات المؤسسية الأخرى التي تستهدف تحقيق هدف التنموي معين خلال فترة زمنية محددة⁽³⁾. على ضوء التعريفات السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي:

المشروع الاستثماري هو فكرة مقترحة تؤدي إلى اتخاذ قرار استثماري بإنشاء كيان مستقل ذو شخصية معنوية يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومنح عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين من أجل القيام بعملية إنتاج سلع جديدة، أو القيام بزيادة خطوط إنتاج لسلع يتم إنتاجها حالياً، وذلك بهدف تحقيق أرباح أو زيادتها أو من أجل تحقيق أهداف أخرى، وذلك خلال فترة معينة فالمشروع الاستثماري إذن هو عبارة عن:

⁽¹⁾ - عاطف وليم أدنراوس، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الأطر وخطوات الأسس والقواعد، المعايير، إدارة الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 8.

⁽²⁾ - قاسم ناجي حمدي، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي، الجزء الأول (دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 15.

⁽³⁾ مدحت القرشي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل، الأردن، 2009، ص 16.

- فكرة مقترحة تخضع للدراسة.
- نشاط يتم فيه المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة.
- كيان مالي يمكن أن يكون استثمارا جديدا، أو التوسيع في استثمار قائم أو تطوير الاستثمار.
- كيان يتمتع بشخصية معنوية مستقلة.
- وحدة زمنية فالمشروع تنظيم يقوم لفترة من الزمن.

ثانيا: خصائص المشروع الاستثماري

رغم الاختلافات الموجودة بين المشروعات الاستثمارية سواء من حيث الحجم أو التعقيد إلا أنها تشترك جميعا في خصائص معينة يمكن عرضها فيمايلي⁽¹⁾:

- يتكون المشروع الاستثماري من العمليات عديدة معتمدة على بعضها البعض وفي نفس الوقت منفردة وتسمى أنشطة تساهم جميعها في تحقيق النتيجة المرجوة.
- المشروع هدف محدد يمكن قياسه والتعرف على مدى تحقيقه عند انتهائه.
- للمشروع هيكل زمني محدد، والوقت عامل هام في قياس مدى نجاح المشروع.
- المشروع الاستثماري تنظيم يقوم لفترات زمنية معينة وينصرف إلى قيام بعدة عمليات يهدف للتأليف ومزج بين عناصر الإنتاجية المختلفة للإنتاج سلع وخدمات ذات منفعة.
- المشروع هي وحدة اقتصادية يمارس نشاطه من خلال سوق أو أسواق متعددة أي أنه يقوم بتصريف إنتاجه من خلال الأسواق، فهو ينتج لكي يبيع في الأسواق.
- يشمل العائد المادي والعائد الاجتماعي، فالربح أو العائد على استثمار كههدف مسيطر يمنع من وجود أهداف أخرى.
- المخاطرة: حيث هناك دائما درجة معينة من المخاطر توجد عند اختيار أي المشروع استثماري، حيث يتحمل المشروع الربح والخسارة الناتجة عن نشاطه.
- الاستقلالية النسبية للمشروع حتى يتمتع بشخصية معنوية اعتبارية، فالمشروع يدار إنتاجه وبمول، بحيث يحقق الأرباح وعليه أن يغطي الخسائر.
- دورة الحياة يعتبر المشروع الاستثماري بمثابة كائن عضوي له دورة حياة حيث تبدأ ببطء ثم تتزايد الأنشطة فيه حتى تصل إلى الذروة ثم تنخفض حتى تنتهي عند اكتمال المشروع.

⁽¹⁾ - مهري عبد الملك، دراسة جدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم، جامعة تبسة، 2012-2013، ص 15-16.

- الانفرادية: يتميز كل مشروع استثماري بخصائص فردية ومختلفة تميزه عن باقي المشاريع الأخرى.
- الصراع: يواجه أي مشروع استثماري مواقف تتميز بالصراع، ومن هذه المواقف هو التنافس المشاريع فيما بينها للفوز بالعرض المحدود من الموارد البشرية والمالية والطبيعية المتاحة.
- الغرض: يعتبر تحديد الغرض أو هدف المراد تحقيقه نقطة انطلاق وبداية لأي مشروع.

ثالثاً: أنواع المشاريع الاستثمارية

يمكننا تصنيف المشاريع الاستثمارية إلى عدة أنواع مختلفة وذلك وفقاً لمجموعة من المعايير وهي كالتالي:

1. المشاريع الاستثمارية على أساس قابلية القياس:

وهذا المعيار يمكن تقسيمه إلى:

- أ. **المشاريع القابلة للقياس:** هي تلك المشاريع التي تنتج منتجات أو تقدم خدمات قابلة لتقييم النقدي مثلاً المشاريع الزراعية..
- ب. **المشاريع الغير قابلة للقياس:** وهي التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة في صورة نقدية مثلاً مشاريع الصحة والتعليم.... إلخ⁽¹⁾.

2. المشاريع الاستثمارية حسب العلاقة التبادلية: تنقسم إلى:

- أ - **المشروعات المانعة بالتبادل:** هي تلك المشروعات البديلة التي تتنافس على قدرة محددة من الموارد، بحيث أن اختيار أحدهما يمنع اختيار الآخر، ومن أمثلتها اختيار بين إقامة محطة قطار وإقامة محطة برية.
- ب - **المشروعات المستقلة:** هي تلك المشروعات التي لا يمنع إقامة أحدهما إقامة الآخر طالما توفرت الموارد المطلوبة لذلك، كما أن إقامة أحدها لا يكون مشروطاً بإقامة الآخر، أي أنها مشروعات لا بديلة ولا مكملية ولا يوجد أي ارتباط بينهما من الناحية الفنية.
- ج - **المشروعات المتكاملة:** هي تلك المشروعات التي يستلزم إقامة أحدهما إقامة الآخر، ومثل ذلك مشروع مد خط أنابيب بتروكس خام من البئر ومشروع إقامة مصفاة بتروكس للتكرار، فإقامة المشروع الثاني لازماً لإقامة المشروع الأول حتى يكون له منفعة⁽²⁾.

3. المشاريع الاستثمارية حسب حجمها: يمكن تقسيم المشروعات بحسب حجمها إلى قسمين هما⁽³⁾:

(1) - عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 22.

(2) - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى الاقتصادي والاجتماعية، دار الجامعة، الطبعة 2، مصر، دون تاريخ، ص 9.

(3) - شقري نوري موسى. أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية لتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2009، ص ص 20-

أ. المشروعات صغيرة الحجم وتتميز فيما يلي:

- تعتمد على تكنولوجيا بسيطة.
- تعطى إنتاج في فترة قصيرة نسبيا.
- تحتاج رأسمال صغيرة لذلك فإن طريقة التمويل بسيطة.
- لا تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرة.
- مخاطرها صغيرة نسبيا.
- يمكن أن تتواجد في مناطق متعددة.

ب. المشروعات كبيرة الحجم وتتميز فيما يلي:

- تعتمد على تكنولوجيا معقدة
- تعطى إنتاج في فترة طويلة نسبيا.
- تحتاج رأس مال كبير لذلك فإن طريقة التمويل أكثر تعقيدا.
- تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرة الإدارية.
- تحتاج إلى التركز في مناطق محددة، مثل المناطق الصناعية في المدن الصناعية.

4. المشاريع الاستثمارية حسب البعد الاجتماعي: تنقسم المشروعات الاستثمارية حسب البعد

الاجتماعي إلى نوعين أساسيين هما.

أ. مشروعات الإنتاج المباشر: هي تلك المشروعات التي تتولى إنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها

مباشرة للجمهور على أساس فردي ولا يكون البعد الاجتماعي ظاهرا بحيث يمكن استبعاد الأفراد

الذين لا يدفعون مقابلا لها، مثل ذلك المشروعات التي تنتج الملابس.

ب. المشروعات البيئية الأساسية: هي تلك المشروعات التي تقدم خدمات لها بعد اجتماعي يجعل

الحكومة مسؤولة عن توفيرها للجمهور بأسعار معقولة، ومثل ذلك الطرق، الكهرباء، الماء.

رابعا: أهداف المشروعات الاستثمارية .

تسعى المشروعات الاستثمارية إلى تحقيق جملة من الأهداف حيث يعتبر تحديد الهدف من قيام هذه

المشروعات النقطة الأساسية للبدء والانطلاق في دراسة جدواها ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى هدفين أساسيين:

1. أهداف المشروعات العامة : تسعى المشروعات العامة في غالب الأمر إلى تحقيق أهداف العامة للاقتصاد القومي، وتعظيم المنفعة العامة إلا أن هذه المشروعات لا تطمح إلى تحقيق هذه الأهداف فقط بل هناك أهداف أخرى تسعى على تحقيقها وهي⁽¹⁾:

- قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن الوطني للدولة مثل صناعة الأسلحة والذخائر.
- قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات ويبيع منتجاتها بأقل من التكلفة لاعتبارات الاجتماعية كما في حال الخبز، الحليب، الدواء.
- قد يكون الغرض من إنشاء الدولة لمشروعات إنتاجية هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدلا من لجوء لفرض ضرائب جديدة.
- مشروعات المنافع العامة التي تنتج الخدمات الأساسية والبنية التحتية مثل النقل والمواصلات.. الخ ونظرا للأهمية الإستراتيجية لهذه المشاريع أو الخدمات فهي تقتصر على الدولة في إنجازها دون الأفراد.

2. أهداف المشروعات الخاصة : إن الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح

- ممكّن، ويمثل الربح الفرق بين حصيلّة المبيعات وتكاليف الإنتاج الخاصة بالمشروعات، ولكن على رغم من أن تحقيق الربح يعتبر ضروري لاستمرار المشروع ونموه إلا أنه لا يعتبر الهدف الوحيد، حيث توجد أهداف أخرى كثيرة هي موضع اهتمام المشروعات الخاصة، من أهمها⁽²⁾:
- تحقيق أقصى قدر من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على شهرة واسعة وثقة كبيرة في الأسواق.
- الاحتفاظ بسيولة مناسبة كي لا يتعرض المشروع لمخاطر العسر المالي.
- كسب أسواق خارجية وتعظيم الصادرات.
- السعي إلى تحقيق أهداف اجتماعية، وهذا من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الاقتصاد الوطني الذي تعمل فيه، بالإضافة إلى إكتساب رضا العملاء والقائمين على صناعة القرار.

خامسا: دورة حياة المشروع الاستثماري

إن دورة حياة المشروع هي إحدى الميزات التي تساعد على التعريف بالمشروع، تمر هذه الدورة، وبحسب الباحثين ادماس وبارندت بأربعة مراحل وهي على التوالي⁽³⁾:

(1) - سمير محمد عبد العزيز، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مكتبة الإشعاع الفنية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص ص 16.

(2) - شقري نوري موسى. أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، 18.

(3) - حسن إبراهيم بلوط، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، طبعة 1، لبنان، 2002، ص ص 30-31.

- مرحلة الإدراك.

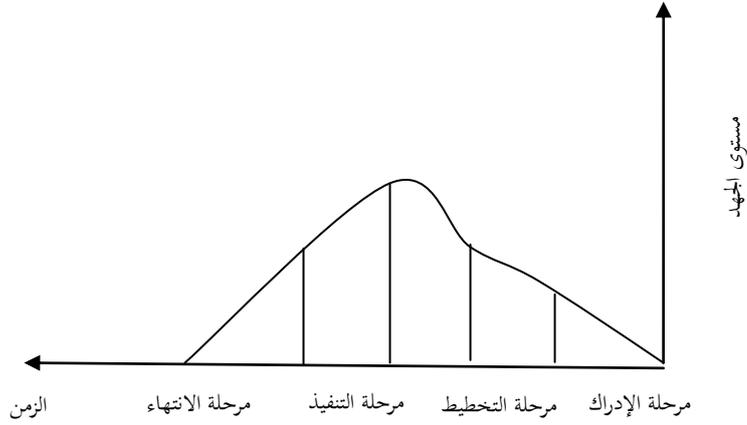
- مرحلة التخطيط

- مرحلة التنفيذ.

- مرحلة الانتهاء.

1. **مرحلة الإدراك:** هي المرحلة الأولية في إطلاق فكرة المشروع، والاستعداد له، إذ عن القيادة الإدارية للمؤسسة تدرك ضرورة وإمكانية إقامة المشروع، وتحدد بالتالي الأهداف الأولية له، من الطبيعي أن يدرك مدراء القمة الإدارية في هذه المرحلة أيضا البدائل المرافقة لسلسلة المشاريع التي تكون قيد الدراسة بالإضافة إلى تحديد الأهداف الخاصة بها والمفاضلة بينها من خلال دراسة على جدوى المشروع بواسطة جهة استشارية متخصصة، فإن كانت هذه الدراسات ايجابية فإن صاحب المشروع سينتقلون إلى خطوات موالية.
2. **مرحلة التخطيط:** يدخل ضمن نشاطات هذه المرحلة توزيع وتسوية المواد اللازمة للمشروع من خلال وضع ميزانية له وتحديد جدولة مهام ونشاطات وأعمال المشروع.
3. **مرحلة التنفيذ:** هي مرحلة تنفيذ وتحميد الخطط عمليا على أرض الواقع إذ تكتمل فيها جميع ملامح المشروع ويصبح حقيقة بإنتاجياته وأدائه.
4. **مرحلة الانتهاء:** هي مرحلة جوهرية المشروع بعد أن أنهى واكتملت نشاطاته وأعمال المطلوبة، وبعد أن بلغت محطاتها النهائية، فالمشروع حسب هذه المرحلة يصبح جاهزا لتسليمه إلى الجهة الراغبة والمستفيدة منه، ويعاد توزيع موارد المؤسسة خاصة الموارد البشرية على باقي نشاطات وأعمال المؤسسة. ويمكن تلخيص دورة حياة المشروع وفقا للتقسيم الشائع (مجموعة المراحل السابق) باستناد على مقياسين: عامل الزمن، ويكون على محور الأفقي، وعامل الجهد أو التكلفة الاستخدام الذي يكون على المحور العمودي، وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(02): مرحلة دورة حياة المشروع الاستثماري



المصدر: حسن إبراهيم بلوط، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، طبعة 1، لبنان، 2002، ص 31.

المطلب الثاني: المراحل المتبعة لتقييم المشروع الاستثماري

تعتبر عملية التقييم من أهم النقاط الأساسية لموضوع تقييم المشاريع نظراً لأهميتها في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق عملية التنمية الاقتصادية من جهة والاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة، وسيتم التطرق إلى نقطتين أساسيتين لتوضيح ذلك (عملية التقييم ومراحل عملية التقييم).

أولاً: عملية تقييم المشروع: نتطرق هنا إلى مفاهيم عامة حول عملية تقييم المشروع.

1. تعريف عملية التقييم:

هي عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة⁽¹⁾.

ويمكن تعريف عملية التقييم على أنها اختيار مشروع من المشاريع المقترحة وذلك على أساس معايير مختلفة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في إطار الظروف المحيطة سواء كانت داخلية أو خارجية وعليه فإن عملية التقييم المشاريع تهدف إلى تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد البشرية والمادية عن طريق⁽²⁾:

- تقييم إنتاج أنواع معينة من السلع.
- تقييم أساليب الإنتاج وذلك حسب الأسلوب المناسب.
- تقييم المشاريع استناداً إلى الأهداف المحددة لكل مشروع.
- تقييم المواقع البديلة للمشروع المقترحة، وبين الأحجام المختلفة له.

(1) - جهاد فارس الطيلوني، مرجع سبق ذكره، ص 80.

(2) - شقري طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار البازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 39.

- تقييم بين البدائل التكنولوجية.

2. شروط التقييم:

يهدف اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة، أي القرار الاستثماري السليم، يتطلب توفر بيانات وحقائق تفصيلية تتعلق بالمشروع ذاته مع الاستعانة بالبيانات التي يمكن الحصول عليها من مشاريع تمارس ذات النشاط بالإضافة إلى خبرة صاحب المشروع وأية معلومات أخرى يمكن توفيرها لأن سلامة ودقة النتائج التي يمكن التوصل إليها تتوقف إلى حد كبير على حجم البيانات والمعلومات ودقتها أيضا، ومع هذا ولغرض إخضاع أي مشروع للتحليل والتقييم يجب أن توفر فيه الشروط التالية⁽¹⁾:

- المعرفة التفصيلية لحجم متطلبات المشروع تنفيذًا وتشغيلًا سواء كانت تلك المتطلبات والمستلزمات داخل الحدود الإقليمية للبلد أم كانت من الأسواق الخارجية، يعني ذلك يتطلب تحديد مقدار النقد الأجنبي اللازم لتوفير تلك المستلزمات في مرحلة تنفيذ التشغيل خلال حياة المشروع المتوقعة، وبمعنى آخر تحديد تكاليف المشروع بالعملة المحلية والأجنبية معا.

- تحديد طبيعة وحجم السلع والخدمات التي سيتولى المشروع إنتاجها مع المعرفة الدقيقة لمستويات الطاقة الإنتاجية للمشروع، لغرض معرفة مدى قدرة المشروع لتلبية حاجة السوق المحلية أو الخارجية أو كليهما وعلى ضوء هذه المعلومات بالإمكان تقدير العوائد المتوقعة من المشروع خلال كل سنة من سنوات عمر المشروع المتوقع.

- المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الإنتاجي ذلك لأن النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يكون بمعزل عن البعد الزمني، وإن كل المتغيرات تقاس عادة بوحدة زمنية متعارف عليها، وهي عادة سنة، كما تنافسًا لاستخدامات المختلفة على الموارد المحددة وندرة نسبيًا يستلزم بالضرورة العمل على اختيار الأفضل لإستخدامات لتلك الموارد ضمن وحدة الزمن.

- القدرة على قياس مخرجات المشروع من السلع بوحدة نقدية.

3. مستويات التقييم:

تم عملية تقييم المشاريع وفق أربعة مستويات⁽²⁾:

- **التقييم على مستوى المشروع** : ويتحقق عن طريق قياس العائد المباشر والكلفة المباشرة أي الربحية للمشروع خلال عمره الإنتاجي المتوقع وذلك باستخدام المعايير وطرق متعددة سيتم التطرق لها لاحقًا.

(1) - عبد العزيز مصطفى، عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 21.

(2) - عبد العزيز مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- **التقييم على مستوى القطاع** : ويكمن في أثر المشروعات وقياسه على مستوى القطاع الإنتاجي إنتاجا وقيمة مضافة يمكن بعدها ترتيب المشروع، بين الوحدات الإنتاجية ضمن هذا القطاع على أساس العائد وكلفة الاجتماعية المباشرة للمشروع، ويتمثل العائد الاجتماعي المباشر في مساهمة المشروع في الحد من الخلل الذي يعاني منه القطاع وتمثل الكلفة الاجتماعية في مقدار ما يستفيدة المشروع من موارد نادرة متاحة للقطاع ذاته.
- **التقييم على مستوى الإقليم**: بمقتضى هذه العملية يتم قياس تأثير المشروع في النشاط الاقتصادي على مستوى الإقليم المراد توطينه فيه، باعتباره خلية في بنية الإقليم يؤثر ويتأثر بالوحدات الإنتاجية القائمة في ذات القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق الارتباطات الأمامية والخلفية.
- **التقييم على مستوى الوطني**: ومضمون هذا التقييم قياس تأثير المشروع في الأهداف الأساسية للخطة وقياس تكلفة المشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي والتي تحدد الترتيب النهائي للمشروعات وعلى أساس هذا الترتيب يتم اختيار المشروعات.

4. أهمية عملية التقييم: إن أهمية تقييم المشروعات يمكن أن تعود إلى عاملين أساسيين هما⁽¹⁾:

- **العامل الأول**: ندرة الموارد الاقتصادية خاصة رأس المال نتيجة لتعدد المجالات والنشاطات التي يمكن إن يستخدم فيها.

- **العامل الثاني**: التقدم العلمي والتكنولوجي والذي وفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل الإنتاج أو بدائل الإنتاج أو طرق الإنتاج، إضافة إلى سرعة تناقل المعلومات من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات.

5. أسس ومبادئ عملية تقييم المشروعات:

- تقوم عملية تقييم على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تضمنها تلك العملية وبين أهداف المشروعات المقترحة⁽²⁾.

- تضمن عملية تقييم المشروعات تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية من جهة وبين الهدف المحدد للمشروع وبين الإمكانيات المادية والبشرية والفنية المتاحة.

⁽¹⁾ - جهاد فارس الطيلواني، مرجع سبق ذكره، ص 81.

⁽²⁾ - نفس المرجع، ص 82.

- لا بد أن يكون هناك توافق وانسجام بين أهداف المشروعات المتكاملة والمتراطة وإزالة التعارض بين أهدافها.
- توفر مستلزمات اللازمة لضمان نجاح عملية تقييم المشروعات خاصة ما يتعلق منها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة⁽¹⁾.
- كما لا بد من اخذ بنظر الاعتبار، إن عملية تقييم المشروعات، هي جزء من عملية التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى ومرحلة سابقة لمرحلة التنفيذ.
- إن عملية تقييم المشروعات، لا بد وأن تقضي إلى تبني قرار استثماري إما بتنفيذ المشروع المقترح أو تخلي عنه.
- إن عملية تقييم المشروعات تقوم أساساً على المفاضلة بين عدة مشروعات أو بدائل وصولاً إلى البديل المناسب.

6. خطوات تقييم المشاريع الاستثمارية:

- يخضع تقييم المشاريع الاستثمارية لعدة خطوات وهي⁽²⁾:
- تحديد التكلفة الاستثمارية المتوقعة للمشروع.
- تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع.
- تحديد تكلفة الأموال التي تنسجم لحصم التدفقات النقدية وهذا بتحديد درجة خطورة المشروع.
- تحديد درجة خطر المصاحبة للتدفقات النقدية الخاصة بالمشروع.
- تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي تستخدم كأساس لتحديد قيمة الأصول محل التقييم.
- مقابلة القيمة الحالية النقدية المتوقعة من المشروع بقيمة التكلفة الاستثمارية للمشروع، إذا كان معدل العائد المتوقع على الاستثمار أكبر تكلفة رأس المال يقبل المشروع وفيحالة العكس يرفض المشروع.

ثانياً: مرحلة عملية تقييم المشاريع

يمر المشروع الاستثماري بعدة مراحل عند التقييم فلقد رأينا فيما سبق أنه يبدأ كفكرة، نحصل عليها من عدة مصادر وهذا حسب البيئة والمحيط الاقتصادي الذي يتواجد فيه المشروع، مثلاً في الدولة المتقدمة التي تتمتع بحرية دائمة ومستمرة تسمح، بإعطاء أفكار عديدة عن إمكانية خلق مشاريع جديدة تتمتع بسهولة ضمن النسيج

(1) - كاظم جاسم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

(2) - عاطف وليم أدناوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 206.

الاقتصادي القائم، أما في دول النامية، فهذا الأمر صعب رغم الفراغ الذي تتميز به البيئة الاقتصادية واحتياج الكثير من الصناعات والخدمات، وترجع هذه الصعوبة لضعف الجهاز الإنتاجي القائم ونقص الأموال والتجهيزات والمواد الخام ونصف المصنعة واليد العاملة المكونة وكذلك لعدم توفر الطلب كافي على المنتجات المشروع، سواء كان إنتاجياً واستهلاكياً إذن بصفة عامة يمكن تلخيص مراحل المشروع الاستثماري فيما يلي⁽¹⁾:

1. مرحلة التعريف على المشروع:

خلال هذه المرحلة تقام الدراسة الأولية لفكرة المشروع والتي علماً أساسها تقام دراسة السوق، فهي التي تعطي الضوء الأخير للقيام بباقي المراحل، وتمويل المشروع، حيث تحدد بطاقة تعريف المشروع مبدئياً وحدود واختيار مختلف البدائل الممكنة ومحتوياتها بصفة عامة.

2. مرحلة الدراسة الفنية:

وفي هذه المرحلة تحدد بالتفصيل المحتويات التقنية لكل البدائل الممكنة لإنشاء المشروع موضوع الدراسة ومدى جدوى من الناحية التقنية والاقتصادية وهي ما تسمى في الغالب الدراسة التقنية الاقتصادية، وفي حالة العكس ينصح بالتخلي عن الفكرة المشروع وإعطاء حلول أخرى أكثر ملائمة، أو ينصح بالتخلي تماماً عن المشروع لعدم جدواه.

3. مرحلة الدراسة المبدئية:

قد يحدث وأن يرفض المشروع الاستثماري بعد الدراسة التفصيلية، وهذا لعدة أسباب قد تكون مالية، أو فنية أو اقتصادية أو حتى قانونية، ونظر لما تتطلبه الدراسات التفصيلية من جهد ووقت وكلفة عالي، فإن يكون من الأول أن تقوم بدراسة أولية لفكر موضوع الاستثمار المقترح وهذا حتى نتجنب الخسائر التي ستحملها في حالة رفض المشروع بعد الدراسة التفصيلية. وعليه تهدف الدراسة الابتدائية (الاستطلاعية)، التمهيدية إلى إعطاء تصورات واضحة للمستثمرين عن المشاريع التي يزعمون الدخول فيها، والتي في ضوء نتائجها سيتخذون القرار إما بتخلي عن الفكرة موضوع الدراسة أو المواصلة الدراسة التفصيلية وخاصة عندما يبدو أن هناك إمكانية لنجاح المشروع المقترح.

وتتخذ الدراسة التمهيدية هذه، شكل تقرير ابتدائي يقدم من الجهة الاستشارية إلى أصحاب الفكرة الاستثمارية المقترحة، إما وضع خطوط عريضة أو أرقام تقريبية للاعتماد عليها في قبول أو رفض المشروع، ومن أهم النقاط التي تتضمنها الدراسة التمهيدية هي تشخيص عناصر البيئة الداخلية والخارجية للمشروع قيد الدراسة لمعرفة مدى ملائمة المناخ الاستثماري وذلك بقصد إعطاء إجابات محددة وواضحة للتساؤلات الآتية⁽²⁾:

- هل أن المشروع المقترح يحتاج إلى القيام بدراسة تفصيلية؟

⁽¹⁾ - بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 55-56.

⁽²⁾ - طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

- ما هي الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام عند إعداد الدراسة التفصيلية؟

- ما هي الكلفة المتوقعة للدراسة التفصيلية؟

إن الدراسة الابتدائية قد تكون بصدد أكثر من مشروع واحد خاصة إذ كانت الأفكار الاستثمارية متعددة وهنا ستؤدي الخبرة دورا مهما في عملية الاختيار، راجع ذلك على أنه من غير المنطقي القيام بدراسة تفصيلية لأكثر من المشروع واحد بسبب عامل الكلفة والوقت، وبالإمكان الاسترشاد ببعض المؤشرات في عملية الاختيار ويتم ذلك عبر تحليل الصفات الرئيسية للمشاريع والتعرف على الوفرات التي تخلقها أو تولدها سواء ما يتعلق منها النقل أو العمل أو المواد وأسس المال الأولية وذلك بقصد الخروج بنتيجة واضحة بخصوص الدراسة التفصيلية. وتهدف الدراسة المبدئية من عدم وجود مشاكل ستؤدي لرفض المشروع، حيث تقوم بتحديد بعض الأمور التي أساسها يرفض أو يقبل المشروع مبدئيا، ثم نواصل دراسة التفصيلية في حالة القبول ويمكن تلخيص هذه الدراسة في النقاط التالية:

- **تحليل السوق:** إن التحليل السوق يمكن أن يتخذ الشكلين الأولي تحليل مستقل الغرض منه تحديد مدى تجاوب السوق لأفكار السلع أو المشاريع جديدة لاختيار أفضلها، والشكل الثاني هو ذلك التحليل الذي يعتبر جزءا من عملية تحليل الدراسة الاقتصادية الشاملة لغرض معرفة إمكانية تسويق الفكرة (السلعة) الجديدة محل الدراسة، وفي كلتا الحالتين يتضمن تحليل السوق تجمع المعلومات وتحليلها بغرض تعريف السوق ووضعها وتحديد حجمها، وبصورة عامة يتضمن تحليل السوق الجوانب التالية⁽¹⁾:
 - وصف المختصر للسوق بحيث يتضمن الموقع الجغرافي للسوق.
 - تحليل العرض السابق والحالي سواء كان محلي أو مستورد، بالإضافة إلى تحليل المعلومات التي تساعد على تحديد المركز التنافسي للسلعة.
 - تحليل طلب السابق والحالي بحيث يتضمن تحديد كمية وقيمة الاستهلاكية بالإضافة إلى تعريف المستهلك الرئيسي للسلعة.
 - تقدير طلب المستقبلي للسلعة.
 - تقدير نصيب المشروع من السوق أي حصة سوق المشروع من السوق الإجمالي.
- **التحليل الفني:** إن الغرض الأساسي من التحليل هو التأكد من إمكانية القيام بالمشروع من الناحية الفنية، بالإضافة إلى تزويد القائم بالدراسة بأساس يساعده على تقدير التكلفة، وفي نفس مستوى الأهمية نجد

⁽¹⁾ - محمد صالح الحناوي، دراسة جدوى المشروع أساسيات ومفاهيم، دار النشر والتوزيع، 2001، مصر، ص 20.

هذا التحليل يوفر للدارس فرصة الأخذ في الاعتبار أثر البدائل الفنية المختلفة على العمالة والمتطلبات البنية الأساسية وخدمات رأس المال وغيرها ويقوم هذا التحليل بدراسة الأساليب والعمليات المحتملة تطبيقها، وأن يغطي الجوانب التالية⁽¹⁾:

- وصف لكيفية وأهم مراحل عملية صنع أو إنتاج سلعة المشروع من الناحية المادية والميكانيكية والكيميائية.

- تحديد حجم المصنع وجدول الإنتاج مع تحديد حجم الإنتاج المتوقع خلال فترة زمنية محددة.

- اختيار العدد والآلات مع إعداد بيان مواصفاتها ومصادر توريدها والأسعار التي تقدم بها الموردون ومواعيد التسليم وشروط الدفع.

- تصميم المصنع وتقدير تكلفة إعداد الأراضي وإنشاء المباني.

- تقدير الاحتياجات من العمالة.

- دراسة مدى توفر المواد الخام والأولية.

- تقدير تكلفة الإنتاج للسلعة.

● **التحليل المالي:** ويركز التحليل على إعداد القوائم المالية حتى يمكن تقييم المشروع على أساس المقاييس والطرق المختلفة للربحية التجارية، يتضمن هذا التحليل الجوانب التالية⁽²⁾:

- إعداد جداول مساندة للتقديرات المالية للفترات المستقبلية وتتطلب هذه التقديرات إعداد قوائم المالية مقدره تشمل قوائم الدخل والنفقات النقدية.

- تحديد مصادر تمويل المشروع.

4. مرحلة التقييم واتخاذ القرار: على أساس النتائج المحصلة عليها من التحليل والتقييمات السابقة يمكن

أخذ القرار بقبول أو رفض المشروع، وعملية التقييم تبدأ بدراسة المردودية المالية ثم دراسة التقييم

الاقتصادي للمشروع والأهداف الإستراتيجية العامة للتنمية وبتالي إذا كان المشروع مرفوض يتم التوقف

عن الدراسة وإلغاء نهائيا المشروع المراد إنشائه وذلك إما البحث عن فرصة استثمارية أخرى أو إعادة

النظر في بعض الأمور في المشروع المرفوض.

أما إذا كان المشروع مقبول فتبقى مرحلة الإنشاء والتشديد، التي تتطلب على صاحب المشروع احترام جميع

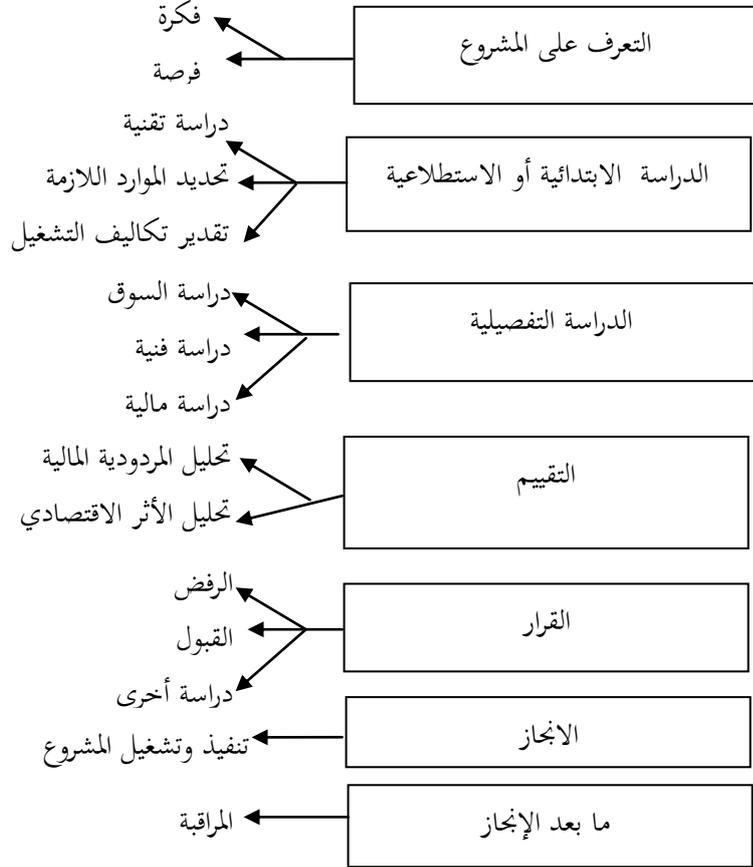
المواصفات اللازمة والأزمنة المحددة في العقود وإلا كان له مشاكل أخرى.

(1) - مرجع سبق ذكره، ص 21.

(2) - محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ويمكن تلخيص المراحل السابقة الذكر في الشكل التالي:

الشكل رقم (03) مراحل تقييم المشروع الاستثماري



المصدر: بن مسعود نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 60

المطلب الثالث: وطرق ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية

يزخر الأدب المالي والاقتصادي بالعديد من المعايير التي يمكن الركون إليها لتقييم قرار الاستثماري، هذا الاختيار ليس من السهل تحقيق من الناحية العلمية إذ ليس من السهل تحقيق من الناحية العلمية إذ ليس هناك معيار متفق عليه يصلح في كل الظروف والأوقات لكن مما يساعد في الاعتماد معايير دون غيره هو طبيعة المشروع تحت الدراسة فضلا عن هدف المستثمر⁽¹⁾.

ومما يجدر التنبيه إليه أن المعايير المطروحة هي ليست بديلة، وإنما كثير من الأحيان مكملة لبعضها البعض وتدعم احدها الأخرى.

⁽¹⁾ - طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

والمعايير التي يمكن استخدامها لتقييم المقترحات الإنفاق الاستثمار والوصول إلى قرار بشأن القبول وتنفيذ المقترح الاستثماري أو رفضه وعدم تنفيذه ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى (1):

- المعايير التي لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

- المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

أولاً: المعايير التي لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

إن هذه المعايير لا تعبر أهمية لعامل الوقت في حساباتها، ولهذا فإنها تأخذ التدفقات نقدية بقيمتها الاسمية دون إجراء عملية الخصم وعليها من أشهر هذه المعايير وهي فترة الإسترداد، ومعدل العائد المحاسبي (2).

أ. **معدل العائد المحاسبي:** ويعتبر هذا المؤشر عن نسبة الربح السنوي المتوقع للمشروع المقترح مقارنة بتكلفة، ويتم الربح الصافي للمشروع في إيرادات المشروع مطروحا منها تكاليفه، بينما تعتبر التكلفة عن الرأس المال المستثمر في المشروع.

وهناك عدة طرق لحساب معدل العائد المحاسبي أبرزها (3):

مثال:

أحسب معدل العائد الحسابي لمشروع استثماري قدرت تكلفته الاستثمارية 2600000 دج وكانت تدفقاته النقدية على مدة 5 سنوات وفق جدول التالي:

السنوات	1	2	3	4	5
التدفقات النقدية	80000	105000	155000	170000	120000

الحل: يحسب متوسط التدفقات النقدية كمايلي:

= 48.46%

ومنه فإن معدل العائد المحاسبي يساوي 48.46%.

(1) - عاطف وليم أندرواس، مرجع سبق ذكره، ص 267

(2) - طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-128.

(3) - كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

يكتسي هذا المعيار مزايا وعيوب عدة أهمها.

المزايا: يمكن تلخيص أهم المزايا التي يتمتع بها معيار معدل العائد المحاسبي:

- يعطي مؤشرا مبدئيا وسريعا عن ربحية الاستثمار.
- سهولة هذا المعيار في فهم وتطبيق بإضافة إلى توفير البيانات التي يبني عليها.
- يأخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية من المشروع.

العيوب: رغم المزايا السابقة فإنه لا يخول عن العيوب.

- لا يصلح هذا المعيار في تقييم المشاريع الجديدة.
- تجاهل معدل العائد المحاسبي للقيمة زمنية للنقود.

ب. معيار فترة الاسترداد

هي تلك الفترة التي يستطيع فيها المشروع استرداد الأموال المستثمرة فيه، أو فترة التي عندها يتحقق التساوي بين التدفقات الداخلية والخارجية.

وتتمثل فترة الاسترداد المدة الزمنية اللازمة لاسترداد المنشأة لقيمة الإنفاق الرأسمالي المبدئي أو تكلفة المشروع من التدفقات النقدية المستقبلية للمشروع وتم المقاضلة بين المشاريع المختلفة على أساس فترة الاسترداد فكلما قصرت فترة الاسترداد كلما كان المشروع أكثر جاذبية⁽¹⁾.

- **حالة التدفقات النقدية المتساوية:** وفي هذه الحالة يتم حساب فترة الاسترداد وفقا للعلاقة التالية⁽²⁾:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي}}{\text{صافي التدفق النقدي}}.$$

مثال:

لدينا مشروع كلفته الأولية 100 (مليون) دينار، وأن صافي التدفقات النقدي السنوي 30 مليون دينار.

- ما هي فترة الاسترداد؟

إذا كانت المدة التحكومية من قبل المستثمر هي 4 سنوات فيكيف يكون القرار.

حل:

- حساب فترة الاسترداد

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي}}{\text{صافي التدفق نقدي}} \text{ (التكلفة الاستثمارية) / صافي التدفق نقدي}$$

⁽¹⁾ - فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار إثراء للنشر وتوزيع، الأردن، 2011، ص 158.

⁽²⁾ - طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

$$=30/100=3,33 \text{ سنة.}$$

فترة الاسترداد هي 3,33 سنة

بما أن فترة الاسترداد أقل من المدة التحكومية فإن القرار يكون بقبول المشروع يمكن أن نستنتج من خلال هذا المثال أن فترة الاسترداد لا تستعمل فقط في معرفة المدة اللازمة لاسترداد الأموال أو التكاليف الاستثمارية، إنما تستعمل أيضا في معرفة إذا كان المشروع مقبول أو مرفوض، وذلك عندما تكون هناك مدى تحكومية، هي مدة زمنية يحددها المستثمر حيث يكون القرار المتخذ ضمن هذا الإطار إما.

عندما تكون فترة الاسترداد أقل من المدة التحكومية أي يكون المشروع مقبول عندما تكون فترة الإسترداد أكبر من المدة التحكومية أي يكون المشروع مرفوض.

أما إذا كانت فترة الاسترداد تساوي المدة التحكومية فيترك الخيار للمستثمر.

- حالة التدفقات النقدية غير المتساوية:

هناك طريقتين لحساب فترة الاسترداد⁽¹⁾.

الأولى: ويطلق عليها طريقة المتوسطات وضعتها كالتالي:

100 ×

فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا مشروع تكلفة الأولية 200 مليون دينار، وإن الصافي تدفقاته النقدية خلال عمره المتوقع 5 سنوات كانت 30،40،70،80 فإن:

$$\text{فترة الاسترداد بطريقة المتوسطات} = [5 / (80+70+60+40+30)] / 200 =$$

$$56 / 200 =$$

$$3,6 \text{ سنة}$$

الثانية: ويطلق عليها طريق الخصم المتتابع:

⁽¹⁾ - طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

الجدول رقم (01) فترة الاسترداد بطريقة الخصم

السنة	الربح السنوي صافي (مليون دج)	
1	170	(30-200)
2	130	40-170
3	70	60-130
4	0	70-70

المصدر: طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

ويلاحظ عدم توافق نتيجة الطريقتين في حساب فترة الاسترداد، حيث تتأثر طريقة الأولى بالتدفقات السنوية غير سنوات التشغيل كافة مما يؤثر على متوسط التدفق السنوي، وهو ما لا يحدث في طريقة الثانية مما يجعلها أدق. وعلى رغم من بساطة هذا المعيار وأهميته في تحديد مستوى السيولة وتأثير درجة المخاطرة وملائمته للاستثمارات المراد تنفيذها في الدول غير مستقرة سياسياً، وكذلك المشروعات التي تنتج سلعا تخضع لتقلبات تقنية سريعة، فإن هذا المعيار عرضة لانتقادات عديدة وهي⁽¹⁾:

- أن هذا المعيار لا يأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية خارج فترة الاسترداد المحتملة.
- أنه يتجاهل القيمة الزمنية للنقود، وذلك لأن قيمة النقود تختلف من سنة لأخرى.
- أن هذا المعيار يستعمل لقياس المدة الزمنية اللازمة للاسترداد الأموال المستثمر وليست لحساب الربحية.

مزايا: وتتلخص أهم مزايا استخدام فترة الاسترداد فيما يلي⁽²⁾:

- يتميز هذا المعيار بالبساطة وسهولة الحساب ويعتبر أكثر شيوعاً.
- إن فترة الاسترجاع قد تكون معيار ملائمة للمؤسسات التي توضع أمامها احتمالات متعددة من مجالات الاستثمارية ولكنها مقيدة بالوسائل الشمولية .
- إن معيار فترة الاسترجاع يعطي وزناً كبيراً لاسترجاع السريع للأرباح.
- إن هذا المعيار لا يأخذ بنظر الاعتبار فترة حياة المشروع.

(1) - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 285، 286.

(2) - عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 126.

ثانيا: معايير التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود

هذه المعايير تأخذ الزمن بعين الاعتبار وتضع له حسابه الخاص، أي تأخذ في حساباتها مفهوم القيمة الزمنية للنقود.

ومن بين أهم هذه المعايير نجد⁽¹⁾:

1. طريقة صافي القيمة الحالية.

2. طريقة معدل العائد الداخلي.

3. طريقة مؤشر الربحية.

أ. **طريقة صافي القيمة الحالية:** يقوم هذا المعيار على المقاضلة بين المشروعات وفقا لقيمتها الحالية

الصافية والمشروع ذو القيمة الحالية الصافية الأكبر هو الذي نفضله، أما إذا كان هناك مشروع واحد فإن

المشروع يكون ذو جدوى إذا كانت القيمة الحالية الصافية المحسوبة موجبة، أما المشاريع التي قيمتها الحالية

الصافية سالبة فهي مشاريع عديمة الجدوى⁽²⁾.

وتتضمن عملية حساب القيمة الحالية الصافية الخطوات التالية:

1. **حالة التدفقات النقدية المتساوية:** حيث تحسب صافي قيمة

$$Co = \text{تكلفة الاستثمارية المبدئي}$$

$$n = \text{عمر الإنتاجي للمشروع}$$

$$i = \text{معدل الخصم.}$$

$$CFi = \text{التدفق النقدي السنوي الصافي.}$$

2. **حالة التدفقات النقدية غير المتساوية:** تحسب صافي قيمة الحالية وفقا للصيغة التالية⁽³⁾:

$$CI_t = \text{التدفق النقدي المتوقع الحصول عليه في السنة } t.$$

$$n = \text{العمر الإنتاجي للمشروع}$$

⁽¹⁾ - عاطف وليم اندروس، مرجع سبق ذكره، ص 267.

⁽²⁾ - طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

⁽³⁾ - أحمد لطفي أمين السيد، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر 2005، ص 223.

$$K = \text{معدل الخصم.}$$

$$C_0 = \text{تكلفة الاستثمارية المبدئي}$$

مثال:

ليكن المشروعين أ وب قدرت التكاليف الاستثمارية لكل منهما 12000 وحدة نقدية وكانت التدفقات النقدية موضحة في جدول التالي:

السنوات	1	2	3	4	5
المشروع A	5000	6000	3000	4000	3000
المشروع B	2000	1000	4000	9000	8000

- إذا كان معدل الخصم هو 10%

- احسب صافي القيمة الحالية للمشروعين، وأي البديل الأفضل.

الحل:

$$- VAN_A = 5000x(1.1)^{-1} + 6000 x(1.1)^{-2} + 3000 x(1.1)^{-3} + 4000 x(1.1)^{-4} + 3000 x(1.1)^{-5} - 12000$$

$$VAN_A = 4352.89$$

$$- VAN_B = 2000x(1.1)^{-1} + 1000 x(1.1)^{-2} + 4000 x(1.1)^{-3} + 9000 x(1.1)^{-4} + 8000 x(1.1)^{-5} - 12000$$

$$VAN_B = 4764.37$$

نلاحظ أن صافي القيمة الحالية للمشروع A أقل من صافي القيمة الحالية للمشروع B ومنه أن المشروع B أفضل من المشروع A.

ويكتسي هذا المعيار مزايا وعيوب عدة ومن أبرزها:

مزايا معيار القيمة الحالية الصافية:

- يعتبر هذا المعيار من أفضل الطرق المستخدمة في تقييم المشاريع لأنها تراعي عامل الوقت. تساعد

هذه الطريقة علي قياس فعالية المشروع الاستثماري.

- تعطي مؤشرا موضوعيا واضحا يمكن استخدامه لاتخاذ القرار الاستثماري⁽¹⁾.

العيوب: إضافة إلى مزايا السابقة إن هذا المعيار لا يخلو من العيوب وأهمها⁽²⁾:

إن صافي القيمة الحالية يسمح بمقارنة المشاريع ذات أعمار مختلفة:

- إن هذا المعيار يعبر عن العائد الاقتصادي ويسهل العائد الاجتماعي.

- صعوبة اختيار سعر خصم مناسب، لأنه يمثل سعر أو تكلفة الأموال وهو يخضع لتوقعات متباينة

بحيث لا يوجد اتفاق مشترك أو موحد لكيفية حسابه.

ب. معدل العائد الداخلي:

تعني بمعدل العائد الداخلي هو المعدل العائد الذي تحصل عليه منشأة من الاستثمار في مشروع معينة وتحاول هذه الطريقة تلاقي أحد الانتقادات الرئيسية الموجهة إلى طريقة فترة الاسترداد وهي إغفالها لمبدأ القيمة الزمنية للنقود⁽³⁾.

ويعرف معدل العائد الداخلي حسب هذه طريقة بأنه معدل الخصم الذي يساوي عنده القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع مع تكلفة المبدئية للمشروع.

وتحسب معدل العائد حسب هذه الطريقة من المعادلة التالية:

$$1) \quad c = \frac{CF1}{1+IRR} + \frac{CF2}{(1+IRR)^2} + \frac{CFn}{(1+IRR)^n}$$

حيث أن

$c =$ تمثل التكلفة المبدئية للمشروع

$CF =$ تمثل صافي التدفقات النقدية المتوقعة من السنة 1 حتى السنة n.

$IRR =$ معدل العائد الداخلي

يبين الجزء الأيمن من المعادلة السابقة القيم الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة حيث إذا كانت

التدفقات النقدية المتوقعة متساوية القيمة فإننا نستخدم معامل القيمة الحالية للدفعات أما إذا كانت التدفقات

النقدية المتوقعة غير متساوية فإننا نستخدم معامل القيمة الحالية:

- إذا كانت التدفقات النقدية المتوقعة متساوية القيمة فإن المعادلة (1) تصبح كالتالي حيث أن:

$$2) \quad c = Cf (PVF A_{IRR, n})$$

⁽¹⁾ - مهري عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 84.

⁽²⁾ - أحمد أمين لطفي سيد، مرجع سبق ذكره، ص 228.

⁽³⁾ فايز تيم، مرجع سبق ذكره، ص 160-156.

حيث أن

C = تمثل التكلفة المبدئية للمشروع

CF = تمثل صافي التدفقات النقدية المتوقعة

$PVFA$ = معامل القيمة الحالية للدفعات

IRR = معدل العائد الداخلي

n = العمر الزمني المتوقع للمشروع

مثال:

إذا كانت تكلفة إحدى المشاريع 20000 وكانت التدفقات النقدية 5000 دج سنويا ولمدة 6 سنوات،

فما هو معدل العائد الداخلي لهذا المشروع

الحل: بتطبيق المعادلة 2:

$$C = Cf (PVF A_{IRR, n})$$

$$20000 = 5000 C = Cf (PVF A_{IRR, 6})$$

$$PVF A_{IRR, 6} = 20000/5000 = 4$$

نلاحظ أن معدل العائد الداخلي TRR هو مجهول وبالبحث عن القيمة للمعامل تساوي 4 في صف 6

سنوات نجد أن المعدل العائد الداخلي يساوي 13% .

إذا كانت التدفقات النقدية المتوقعة غير متساوية فإن حساب معدل العائد الداخلي يصبح معقداً لحد

ما، لأن يجب استخدام معامل صافي القيمة الحالية PVF في الحل بدلا من معامل القيمة الحالية للدفعات في

حالة الأولى ويتطلب ذلك إعادة صياغة المعادلة لتصبح على شكل التالي:

$$C = (CF_1 \times PVF A_{IRR, n}) + (CF_n \times PVF A_{IRR, n})$$

يكتسي هذا المعيار مزايا العيوب⁽¹⁾:

المزايا:

- يأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار القيمة الزمنية لنقود.
- الأخذ في الحسبان جميع التدفقات التي يحققها المشروع.
- سهولة فهمها وتفضيلها من مسؤولي الشركات لأنها تعبر عن الربحية النسبية للمشاريع.

⁽¹⁾ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 300.

العيوب:

- من الصعب الاعتماد على هذا الأسلوب في استثمارات التجديد
- صعوبة العمل بهذا المعيار عند المقارنة بين مشروعين أو أكثر خاصة إذا أعطى معيار صافي القيمة الحالية ترتيب معاكس لترتيب معدل العائد الداخلي.
- إن معدل العائد الداخلي يتطلب عمليات حسابية مطولة.

ج. طريقة مؤشر الربحية:

هو نسبة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية إلى التدفقات النقدية الخارجية، حيث أن القيمة الحالية، سواء كانت هذه التدفقات النقدية متساوية أو غير متساوية، ويقبل المشروع إلا إذا كانت النتائج أكبر من الواحد الصحيح.

- ويوجد لهذا المعيار العديد من المزايا والعيوب⁽¹⁾:

المزايا:

- إن هذا المعيار هو أسلوب مكمل لمعيار صافي القيمة الحالية وذلك بغرض ترتيب المشاريع التي تحقق صافي قيمة الحالية موجبة، والأموال المستثمرة فيها غير متساوية ومختلفة الأعمار.
- يراعي هذا المعيار التغيير في القيمة الزمنية النقود.

العيوب:

- يعتمد غالباً على معدل الخصم تقديري.
- لا يعالج هذا المعيار مشكلة الخطر وعدم التأكد للتدفقات النقدية الداخلية والخارجية.

⁽¹⁾ - طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 300.

المبحث الثالث: آليات تمويل البنك التجارية في مشاريع الاستثمارية

تعتبر قرارات تمويل المشاريع الاستثمارية من قرارات المعقدة والحساسة التي يجب دراستها دراسة جيدة.

المطلب الأول: ماهية التمويل

يعتبر التمويل محورا هاما من محاور العملية الاستثمارية إنه كلما زاد حجم الاستثمار زاد حجم التمويل والأمر الذي يؤدي إلى زيادة أهمية التمويل.

أولاً: تعريف التمويل: هناك عدة تعاريف نذكر منها

التمويل هو البحث عن طرائق المناسبة للوصول إلى الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على مزيج الأفضل بينها بشكل يتناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسات المالية⁽¹⁾.

التمويل هو توفير المبالغ اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو العام.

التمويل هي عملية تقديم الأموال أو الحصول عليها، من الجهات المختلفة سواء كانت مؤسسات تمويل، أم شركات أم أفراد لطالبيها بغرض الاستفادة من هذه الأموال استهلاكياً أو استثمارها في المشاريع الإنتاجية وهدف من هذه العملية هو الحصول على الأرباح⁽²⁾.

ومن كل ما سبق يمكن أن نعرف التمويل على أنه عبارة عن انتقال رؤوس الأموال من أصحاب الفائض

إلى أصحاب العجز المالي بغرض تطوير المشروعات أو لتوسيع استثمارات جديدة.

ثانياً: خصائص التمويل:

يتصف التمويل بعدة خصائص نذكر منها:

- الاستحقاق: يعني أن الأموال التي يحصل عليها المشروع من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

- الحق على الدخل: هو يعني أن مصدر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله والفوائد.

- حق على الموجودات : إذا عجز المشروع الاستثماري من تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو

الموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصدر التمويل

بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسديد أي التزامات أخرى.

⁽¹⁾ رابع خواني، ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها إيتراك للنشر والتوزيع، مصر ، 2008، ص94.

⁽²⁾ قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية دراسة المقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 53.

- **الملائمة:** وهي تعني أن التنوع مصادر التمويل وتعددتها يعطي للمستثمر فرصة الاختيار المصدر التمويل الذي يناسب المشروع في التوقيت والكمية والشروط والفوائد.

ثالثا: أهمية التمويل

تتمثل فاهمية التمويل فيمايلي⁽¹⁾:

- تساعد على إنجاز المشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- تحرير الأموال والمواد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- هي وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل الاقتناء واستبدال معدات المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

رابعا: وظائف التمويل

إن الوظيفة المالية من الوظائف في أي مشروع وهذه الوظيفة عادة ما تتقيد بها الإدارة المالية والتي يمكن إنحصار وظائفها فيما يلي:

- **التخطيط المالي:** تقوم المؤسسة بالتخطيط بغية إعداد نفسها بحيث من خلال تقديرات المبيعات والمصاريف تقوم بتحضير المتطلبات المالية اللازمة لتحديد كمية الحصول عليها سواء كانت هذه الاحتياجات قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، ووضع خطط أكثر مرونة يمكنها التفاعل والتعامل مع كافة الظروف غير المتوقعة.
- **الرقابة المالية:** تتم عمليتها من خلال التقييم المتواصل لأداء المؤسسة وذلك بمقارنتها مع المخطط وتقييما لأداء يتم من خلال الإطلاع على تقارير دورية حول سير الأمور بغية اكتشاف الانحرافات والبحث في أسباب حدوثها ومعالجتها لاجتناب تفاقمها.
- **الحصول على الأموال:** يبين التخطيط المالي مقدار حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة ومواعيد الحاجة إليها، ولتغطية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة لمصادر خارجية أو داخلية لتوفير هذه الأموال بأقل تكلفة ممكنة وبأسهل الشروط.
- **الاستثمار الأموال:** من المهم جدا أن تتمكن المؤسسة بمرور الوقت من استرجاع الأموال التي استثمارتها في أصولها سواء كانت ثابتة أو متداولة نظرا لاحتياجها في تسديد التزاماتها، لذلك ينبغي على مسير المالي

⁽¹⁾ رابع خواني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 96.

التأكد بعد الحصول على الأموال من مصادرها من أنها تستخدم استخداما رشيدا بالطريقة المثلى وفق الخطط الموضوعية.

- **مقابلة المشاكل الطارئة** : يفترض على المسير المالي بأن يقوم بالوظائف الأربعة السابقة دوريا، ولكن هناك بعض المشاكل التي قد تحدث من حين إلى آخر كعمليات في إنتاج سلعة معينة، وإنتاج سلعة جديدة أو الجمع بين مشروعين أو أكثر عن عمليات الاندماج أو الانضمام.

المطلب الثاني: مصادر التمويل المتاحة للمشروع الاستثماري

تعتبر مصادر التمويل المشاريع الاستثمارية أحد أهم العناصر المؤثرة على اتخاذ القرار الاستثماري، لهذا تفرض أهميتها على القائمين على دراسة الجدوى المالية من اجل دراستها، وتحديد أفضل هذه المصادر وأكثرها ملائمة لظروف المشروع من اجل وضع هيكل تمويلي مناسب⁽¹⁾.

وتنقسم مصادر التمويل إلى مصدرين أساسيين هما الدين وملكية ويتم التمويل الدين عن طريق الاقتراض المصرفي أو بإصدار السندات والاعتماد الإيجاري أو الائتماني التجاري، أما التمويل بالملكية أو الأموال الخاصة فيتم عن طريق احتجاز الأرباح وإعادة استثمارها أو إصدار أسهم عادية أو ممتازة.

أولا . مصادر التمويل باستخدام الأموال الملكية.

أ. **الأسهم العادية**: الأسهم العادية هي صكوك متساوية القيمة تشكل جزء من رأس المال المشروع، وهي بذلك تعتبر بمثابة سند الملكية في شركة المساهمة تعتبر لأسهم العادية من مصادر التمويل طويلة الأجل حيث أنها ليس لها تاريخ الاستحقاق طالما كانت الشركة المصدرة لها قائمة ومستمرة⁽²⁾.

وتعتبر الأسهم العادية مصادر للتمويل الدائم طويل الأجل لحائزها استرداد قيمتها من جهة إصدارها إلى أنه يمكن نقل ملكيته للغير عن طريق البيع المباشر أو من خلال أسواق الأوراق المالية، وأن الأسهم العادية لها ثلاثة قيم مختلفة وهي القيمة الاسمية، القيمة السوقية، القيمة دفترية سنحاول تبين مفهوم كل واحد منها⁽³⁾:

● **القيمة الاسمية**: هي قيمة الأساسية للسهم وبالتالي تكون مدونة في وثيقة الأسهم والتي توزع الأرباح على المساهمين بنسبة مئوية وغالبا ما تحدد بحد أدنى.

● **القيمة السوقية**: هي قيمة السهم بالسوق المالي والتي تداول هذه الأسهم بها في السوق المالي وبالتالي:
- تعتمد على قيمة دفترية.

⁽¹⁾ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

⁽²⁾ عاطف وليم أندرواس، مرجع سبق ذكره، ص 381-384.

⁽³⁾ رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، 2001، ص 94.

- ظروف العرض والطلب بالسوق المالي.

توقعات المحللون الماليون لمستقبل الشركة

- مركز الشركة المالي وقدرتها على تحقيق الأرباح في مستقبل.

ملاحظة إن هذه القيمة أكثر القيمة تذبذبا وتغيرا بسبب تأثيرها بعوامل كثيرة.

● **القيمة الدفترية:** إن القيمة الدفترية للشركة المساهمة هي عبارة عن قيمتها حسب سجلاتها المحاسبية

وبالتالي فإن القيمة الدفترية للأسهم هي عبارة عن قيمة هذه الأسهم حسب السجلات فإذا كانت

الشركة تصدر نوعا واحدا من الأسهم فإن القيمة الدفترية للأسهم العادية تكون مجموع رأس المال المساهمة

والاحتياطات والأرباح الغير موزعة أي حقوق المساهمين، وتكون القيمة الدفترية للسهم هي كما يلي:

مزايا الأسهم العادية : تكمن مزايا الأسهم العادية فيما يلي¹.

- ليس هناك التزام قانوني على شركة بإجراء توزيعات للمساهمة إذا يخضع ذلك لتقدير إدارة الشركة

وسياستها الخاصة بتوزيع الأرباح.

- تمثل الأسهم العادية مصدر التمويل دائم وطويل الأجل ولا يجوز لحائزها استرداد قيمتها من المؤسسة

المصدرة لها.

- تعتبر الأسهم العادية انسب المصادر التمويل الحصول على الأصول الثابتة.

- يترتب على إصدار المزيد من الأسهم العادية انخفاض نسبة الرفع المالي للشركة الأمر الذي يؤدي إلى رفع

القدرة الافتراضية المستقبلية للشركة.

العيوب بالرغم من المزايا التي تتمتع بها الأسهم العادية فهي لتخلو من العيوب ويمكن تلخيصها فيما يلي

- انخفاض ربحية السهم الواحد عند إصدار وبيع أسهم لمساهمين جدد، وكذلك انخفاض حقوق التصويت

للمساهمين الحاليين، وزيادة عدد المساهمين الذين يحق لهم الرقابة على الشركة.

- ارتفاع تكلفة إصدار الأسهم العادية مقارنة بالسندات، حيث أن تكلفة الأسهم العادية أكبر من تكلفة

السندات.

¹عاطف وليد أندروس، مرجع يبق ذكره ، ص 381-384

- كلما زاد اعتماد المنشأة على التمويل بالأسهم العادية كلما زاد متوسط تكلفة رأس المال بحيث تفوق هذه التكلفة المستوى الأمثل لها.

- عدم وجود وفر ضريبي من توزيعات الأرباح التي توزعها المنشأة على المساهمين حيث أن التوزيعات تدفع من الصافي الربح بعد خصم جميع المصروفات، ولا تخضع لأي إعفاء ضريبي كما هو الحال عند دفع الفوائد⁽¹⁾.

ب. الأسهم الممتازة: يطلق على الأسهم الممتازة الأوراق المالية المهجنة لأنها تجمع في خصائصها بين الأسهم العادية والسندات، فهي تشبه السهم والعادي في بعض النواحي من أهمها: أنه يمثل صك الملكية ليس له تاريخ استحقاق، كما لا يحق لحملة هذه الأسهم المطالبة بنصيبهم في الأرباح إلا إذا قررت الإدارة جراء توزيعات وقد يكون لحملة الأسهم الممتازة الأولوية في شراء أي إصدارات جديدة من الأسهم الممتازة ومن ناحية أخرى تشبه الأسهم الممتازة السندات في أن نصيب السهم من الأرباح محدد بنسبة معينة من قيمة الإسمية وأنه لا يجوز لحملة الأسهم العادية الحصول على نصيبهم في الأموال التصفية قبل أن يحصل حملة الأسهم الممتازة على نصيبهم منها⁽²⁾، ومن هنا نعرض المزايا والعيوب الأسهم الممتازة فيما يلي⁽³⁾:

المزايا:

- الأسهم الممتازة لا تشارك في التصويت وبالتالي تبقى سيطرة في يد الإدارة دون أن تخشى تدخل الآخرين.
- لا تحتاج المشروع إلى رهن من موجوداتها عند إصدار الأسهم الممتازة وبالتالي فإن ذلك يتيح للمشروع الحرية في إصدار السندات ورهن موجوداتها مقابل ذلك.
- لا تتطلب الأسهم الممتازة تخصيص مبلغ لتسديدها لأنها لا تحمل موعد استحقاق معين، ولكن يستطيع المشروع استدعاء الأسهم التي أصدرتها خصوصا عند انخفاض أسعار الفائدة في السوق.

العيوب:

⁽¹⁾ فايز تيم، مرجع سبق ذكره، ص 146.

⁽²⁾ منير إبراهيم هند، الإدارة المالية، مدخل تحليل معاصر، المكتب العربي الحديث، مصر، 2003، ص 541.

⁽³⁾ شقري نور موسى أسامة عزمي سلام، مرجع سبق ذكره، ص 128-129.

- الأرباح الموزعة على حملة الأسهم الممتازة لا تخصم من الضريبة مما يعني أن إصدار الأسهم الممتازة لا يؤدي إلى أي وفر ضريبي بعكس السندات والديون.
- التزام المشروع بتوزيع حد أدنى من الأرباح يجعل من الأسهم الممتازة عبئا ماليا ثابت على المشروع الاستثماري.
- تعتبر تكلفة الأسهم الممتازة أكبر من تكلفة السندات كون توزيعها لا تحقق وفرات ضريبية.
- حملة الأسهم الممتازة يتعرضون لمخاطر أعلى من حملة السندات وبالتالي فإنهم سيطلبون بمعدل العائد أعلى.

المقارنة بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة⁽¹⁾:

- الأسهم العادية أكثر انتشارا وشيوعا من الممتازة.
- الأسهم العادية تشارك في الإدارة في حين أن الممتازة لا تشارك في الإدارة.
- الأسهم الممتازة الحق بالحصول على نسبة بربح ثابت إذا ما سمحت في أرباح شركة بذلك (أي أن إيراداتها شبه ثابت) ولكن العادية ليس لها الحق في ذلك إنما يوزع عليها نسبة ربح بقرارها بمجلس الإدارة حسب وضع الشركة.

- قيم الأسهم العادية أكثر تذبذبا من الأسهم الممتازة.
- يجوز أن تكون كل حقوق الملكية أسهم عادية في حين أنه لا يجوز ولا يمكن أن تكون كل حقوق الملكية أسهم ممتازة.

ج. الأرباح المحتجزة: الأرباح المحتجزة تمثل ذلك الجزء من الأرباح المحققة في نهاية السنة والتي لم تدفع في شكل توزيعات لحملة الأسهم، وتم احتجازها بغرض إعادة استثمارها في المشروع⁽²⁾، ويتصف التمويل باستخدام الأرباح المحتجزة بالعديد من المزايا نذكر منها⁽³⁾:

- تكلفة الأرباح المحتجزة قليلة إذا ما قورنت بمصادر التمويل الأخرى ولكن من الناحية العلمية يجب التأكد أن تكلفتها قد تكون أعلى من غيرها وهي مساوية لتكلفة الفرصة البديلة لاستثمار تلك الأموال في مجالات أخرى .

⁽¹⁾ رشاد العصار، مرجع سبق ذكره، ص 98.

⁽²⁾ عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى، التأصيل العلمي وتطبيق العالمي، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 257..

⁽³⁾ عبد الوهاب يوسف أحمد، المرجع سبق ذكره، ص 87.

- لا تحتاج إلى تقديم ضمانات للحصول عليها.
- الحصول عليها لا يحتاج إلى إجراءات أو معاملات مع أطراف الخارجية لأنها أموال داخلية.
- تتصف بالمرونة من حيث الاستخدام.
- وعيوب استخدام الأرباح المحتجزة كمصدر التمويل مايلي:
 - الأرباح المحتجزة هي أرباح متراكمة تحجز كل سنة من الأرباح وبالتالي فإنه في سنوات الأولى لا يتوفر هذا المصدر للشركة ثم أن توفره مرتبط بتحقيق أرباح عالية ولعدة سنوات.
 - قد لا يحقق المشروع أرباح وبالتالي حجم التمويل باستخدام الأرباح المحتجزة يعتمد على حجم الأرباح المحققة.
 - إذا ازدادت هذه الأرباح عن حد معين فإنه يصبح بالضرورة تحويلها إلى رأس المال وصادر أسهم مجانية للمساهمين.

ثانيا .مصادر التمويل باستخدام الاقتراض: وتتمثل فيما يلي:

- أ. القروض المصرفية: تتمثل في الائتمان الذي حصل عليه المشروع من البنوك، وقد تكون هذه القروض طويلة ومتوسطة الأجل وتشمل تلك القروض التي يتفوق مدتها عن سنة أو قد تكون قصيرة الأجل وتكون مدتها أقل من سنة وكمبدأ التغطية يقتضي بأن يتم تمويل الأصول دائمة بمصادر تمويلية طويلة الأجل تعكس دورة الاستثمار، وتمويل الأصول المتداولة بمصادر تمويلية قصيرة الأجل تعكس دورة الاستغلال وبالتالي يمكن أن نقسم القروض المصرفية إلى قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة وطويلة الأجل وهي كالآتي⁽¹⁾:
1. قروض قصيرة الأجل: هي القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال، يقصد بنشاط الاستغلال تلك العمليات التي يقوم بها المشروع خلال فترة لا تتعدى سنة، ويمكن تصنيف القروض الاستغلال إلى مايلي:

- قروض عامة: توجه هذه القروض التمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وليست مخصصة لتمويل أصل معين، وتتمثل القروض العامة في:

⁽¹⁾ عمار زيتوني، مصادر تمويل مؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، 2006، ص 42..

- تسهيلات الصندوق: وهي تلك التسهيلات التي تمنحها البنوك لمعاملها بغية إعطائهم مرونة أكبر في نشاطهم، ولسد العجز المؤقت في خزينته، حيث يسمح البنك في هذه الحالة بسحب مبلغ يزيد على الرصيد الدائن لفترة محددة عادة ما تكون عدة أيام عند نهاية الشهر.
- السحب على مكشوف: هوة عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل ناقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل .
- قرض الموسم: هذا القرض يسهل تمويل حالات أو مواسم سواء دورة الإنتاج أو دورة المبيعات.
- القروض الخاصة: تهدف هذه القروض لتمويل أصل معين، أي أنها مخصصة لتمويل أصل محدد ومعين عكس القروض العامة والتي لا يتحدد تخصيصها لتمثل القروض الخاصة بصفة أساسية فيما يلي:
- تسيقات على البضائع: هي عبارة عن قرض يقدم لتمويل المخزون والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان، ويحصل البنك على هامش لتقليل من المخاطرة.
- تسيقات على الصفقات العمومية : وتتمثل في القروض الموجهة لتمويل النشاطات المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية.
- الخصم التجاري: هو عملية تولى البنك شراء الورقة من حاملها قبل موعد الاستحقاق وتتنقل كل حقوق المالك الأصلي إلى البنك ويحصل البنك على قيمة الورقة عند حلول موعد الاستحقاق بينما يتحصل المالك على السيولة مقابل خصم هذه الورقة قبل أجل استحقاقها.
- الاعتماد المستندي : وهو يعتبر من أهم أساليب تمويل التجارة الخارجية ويقصد به الدفع مقابل المستندات، ويمنح بناء على طلب المستور الذي يطلب فتح اعتماد مستندي من إحدى البنوك في الداخل لصالح المصدر، بعد أن يتفق طرفان على شروط العقد بكل تفصيله مع تحليل نوع الاعتماد وجب هذا التزام يقوم البنك بدفع مبلغ معين للمصدر المقابل حيازة الوثائق المتعلقة بالسلعة محل العقد.
- القروض المتوسطة والطويلة الأجل : وتتمثل في القروض الموجهة للاستثمار، تتبع الحاجة إلى هذا النوع من الأموال إما للحصول وسائل الإنتاج كالمعدات والآلات، أو على عقارات تتطلب رؤوس أموال ضخمة، ويشمل هذا النوع القروض كل من:
- قروض الاستثمار المتوسطة الأجل : هي قروض لا يتجاوز عمرها سبع سنوات مما يعطي للمشروع الاطمئنان بتوفير التمويل وانخفاض مخاطرتها إعادة التمويل أو التحديد القروض قصيرة الأجل، لأن مخاطر الاقتراض قصيرة الأجل عادة ما تكون عالية، ومن بين أشكال القروض متوسطة ما يسمى بالقرض

المباشر، حيث يوجه هذا النوع إلى تمويل وسائل الإنتاج وتزيد مدة هذا القرض عن سنة ونصف ولا يتعد خمسة سنوات، أما النوع الثاني فيتمثل في القرض غير المباشر والموجهة لعمليات التجارة الخارجية والمضمونة من طرف الدولة.

- **قروض الاستثمار الطويلة الأجل:** وهي قروض يحصل عليها المشروع من البنوك أو المؤسسات مالية او غيرها من المؤسسات والشركات المتخصصة، وتشمل جميع القروض التي يتجاوز فترة سدادها السبع سنوات وقد تصل هذه القروض إلى ثلاثين عام، وتتميز هذه القروض في أغلب الأحيان بعدم ثبات معدل الفائدة خاصة إذ كانت هذه المعدلات تتجه نحو الارتفاع، أما وذلك حسب الاتفاق بين البنك والمستثمر وتمنح عادة هذه القروض مقابل ضمانات عينة.

ب. **السندات:** هي أ ورقة المالية من أدوات الدين ذات قيمة إسمية واحد تصدر من جهات عديدة من الدولة والشركات وتطرح للتداول على الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل⁽¹⁾. ويقصد بقيمة الاسمية هي عبارة عن قيمة المبالغ الذي تقرضه المنشأ مقابل السند الواحد، وتلتزم بتسديد في تاريخ الاستحقاق، وهي قيمة ثابتة لا تتغير⁽²⁾.

خصائص إصدار السندات: تعتبر السندات من مصادر طويلة الأجل وتتميز بالخصائص التالية⁽³⁾:

- أن السندات لها مدة إطفاء محددة في شرط إصدارها وعلى الجهة المصدر تسديد قيمتها في نهاية هذه المدة.

- لها تاريخ الاستحقاق محدد.

- أنها ذات قيمة اسمية واحدة قابلة للتداول.

- تعطي مالكيها دخلاً ثابتاً ومحدداً سنوياً.

- تعتبر أقل الأنواع الاستثمارات خطورة.

- لحملة السندات أولوية السداد عند التصفية.

ج. **الائتمان التجاري:** يقصد بالائتمان التجاري هو الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري

عندما يقوم الأخير بعملية الشراء أي إن الائتمان التجاري يمكن المشروع من تدبير احتياجاتها من الموارد

⁽¹⁾ دريد كامل الشيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج والتوزيع، الأردن، 2009، ص 128.

⁽²⁾ فايز تيم، مرجع سبق ذكره، ص 111.

⁽³⁾ رشاد العصار، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 90.

الأولية والمستلزمات السلعية من الموردين على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة⁽¹⁾.

● **مزايا الائتمان التجاري:**

- سهولة الحصول عليه فلا يحتاج إلى إجراءات سوى المعرفة بين البائع والمشتري.

- المرونة إذ يستطيع المشتري أن يتحكم في قيمة هذا الائتمان ضمن حدود معينة⁽²⁾.

د. **التمويل التاجيري:** تشير عملية الاستئجار إلى اتفاق بين منشأتين بحيث تقوم المنشأة المستأجرة باستخدام احد الأصول المملوكة للمنشأة الأخرى وذلك لمدة السنة أو أكثر في مقابل التزامها بدفع مبلغ معين، وفقا لهذا الأسلوب يمكن للمشروع أن تستفيد من خدمات الأصول المستأجرة لفترة زمنية محدد دون الحاجة لشرائها⁽³⁾.

أسباب اللجوء إلى الاستئجار:

هناك عدة أسباب تدعو إلى اللجوء إلى الاستئجار كبديل تمويلي من أهمها⁽⁴⁾:

- **مقابلة الاحتياجات المؤقتة:** حيث تحتاج المنشآت أحيانا إلى معدات وأصول معينة لأجل نشاط

عرضي (مثل آلة حفر، سيارة) فبدل الشراء تؤجرها لأنها لن تحتاجها مرة أخرى.

- **المزايا الضريبية:** يحقق كل من المستأجر والمؤجر مزايا ضريبية كنتيجة لعملية الاستئجار حيث أن أقساط الإيجار تعتبر مثلها مثل الفائدة على القروض من التكاليف التي تخصم من الإيراد قبل سداد الضريبة.

- **الاحتفاظ برأس المال:** يمكن الاستئجار من الاحتفاظ المنشأة بأموالها واستخدامها في استثمارات بديلة

طالما أنها تحصل على خدمات الفاصل الذي تحتاج إليه دون الحاجة إلى شرائه.

⁽¹⁾عاطف وليم اندرواس، مرجع سبق ذكره، ص 338.

⁽²⁾رشاد العصار، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 82.

⁽³⁾رابح خواني مرجع سبق ذكره، ص 125.

⁽⁴⁾رابح خواني، نفس المرجع ص 130.

المطلب الثالث: إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية : وتكون حسب الشروط و المراحل المختلفة لمنح القرض و نذكر منها مايلي:

أولاً: مراحل منح القروض الاستثماري

يمر منح القرض بعدة مراحل متعددة يمكن إنجازها في الخطوات التالية⁽¹⁾:

1. **فحص الأولي لطلب القرض:** يقوم البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحية المبدئية وفقاً لسياسة الإقراض في البنك خاصة من حيث الغرض، الأجل وأسلوب السداد كما يساعد في هذه العملية لمعرفة شخصية العميل من خلال لقائه مع المسؤولين وقدرته على اتخاذ القرار المبدئي إما بالاستمرارية أو لاعتذار مع توضيح الأسباب للعميل.
2. **التحليل الائتماني للقرض:** يتضمن جمع المعلومات التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة والتي يمكن أن ينعكس أثارها على نشاط المنشأة.
3. **التفاوض مع المقترض:** يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة ويتم الإنفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض لتحقيق المصالح.
4. **اتخاذ القرار:** في حالة التعاقد يتم إعداد مذكرة الاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي تضمن بيانات المنشأة طالبة القرض، موقفها الضريبي، وصف القرض والغرض منه الضمانات المقدمة، وملخص الميزانية لثلاث السنوات الأخيرة ومؤشرات السيولة، الربحية، والنشاط الائتماني بشأن القرض، بناء على كل هذه المعلومات يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.
5. **مرحلة السداد:** تعتبر مرحلة تحصيل القرض وهي التي يقوم العميل بسداد القرض مضافاً إليه الفوائد، ويجب أن يحترم السداد المتفق سواء كانت سداسية، سنوية، أقساط ثابت أو أقساط غير متساوية وفي بعض الحالات تطراً ظروف مفاجئة فيما لا يسمح للعميل الوفاء بديونه وفي هذه الحالة يقوم البنك

⁽¹⁾ حسين بالعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009، ص ص 73-74.

بإجراءات أولية يسمح للعميل الوفاء بديونه، كما يقول أحد خبراء الإقراض يجب إن يسجل القرض في الدفاتر البنك دون فهم كيفية تحصيلها.

ثانياً: شروط منح القروض: ينبغي أن تنص سياسات الإقراض على⁽¹⁾:

- حد الأقصى بقيمة القرض الذي يمكن للبنك تقديمه.
- حد أقصى لتاريخ استحقاق القرض.
- إتباع إستراتيجية تعويم معدل الفائدة أو الالتزام بمعدل ثابت طول مدة القرض.
- الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهن لضمان القرض وأنواع الأصول المقبولة وبنسبة القرض على قيمة الأصل المرهون.
- بدائل لضمان المستحقات البنك ومن الأمثلة على تلك البدائل تقديم طرف ثالث كضمان للعميل، ونص في عقد الإقراض على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي من شروط التعاقد.

⁽¹⁾ حسين بالعجوز، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-76.

خلاصة الفصل:

لاشك أن البنوك التجارية تؤدي دور الوسيط في نقل الأموال من أصحاب الفائض الي أصحاب العجز من خلال القيام بوظيفتها الأساسية المتمثلة في منح القروض وقبول الودائع، وخلال تغير نظرة البنوك إلى العمل المصرفي قامت باقتحام مجالات جديدة لتقديم خدماتها، رأت بقائها ونموه امراعية بذلك أسس نجاحها المتمثلة في تحقيق مبادئ الربحية و السيولة و الضمان .

و تقوم بتوفير مصادر التمويل التي تساهم بشكل كبير في تنمية الاستثمار و عملية الاستثمار متعدد و متنوع حسب المشاريع الاستثمارية، و هي تعتبر النواة الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني و تمر وفق معايير مختلفة، و تختلف باختلاف طرق اتخاذ القرار حيث تهدف إلى الوصول إلى القرار النهائي من حيث قبول المشروع أو رفضه.

مقدمة الفصل:

تجسيد للمفاهيم النظرية التي تم التطرق إليها سابقا ومحاولة منا لمعرفة المعايير و الإجراءات، التي تتبعها البنوك عند دراستها لملفات القروض لمقدميها ارتأينا، القيام بتربص تطبيقي في البنك الفلاحة و التنمية الريفية للاطلاع على عمله ومختلف الأساليب المستعملة في تقييم المشاريع الاستثمارية من اجل تمويلها.

وبعد تعرضنا من خلال الفصول السابقة لأهم الجوانب المحيطة بالمشروع الاستثماري بالإضافة إلى الدراسة المالية و الاقتصادية للمشروع في حد ذاته، نصل الآن إلى الجزء التطبيقي الذي يتضمن دراسة وتقييم ملف طلب قرض استثماري المقدم في إطار وكالة دعم تشغيل الشباب .

و بناءا عليه قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين وهما كالآتي:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"

المبحث الثاني : دراسة لمشروع إحدى المؤسسات الممولة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"

للقيام بتطبيق الدراسة على الواقع تم اختيار بنك الفلاحة وتنمية الريفية وفي هذا المبحث سنتطرق إلى
النشأة والمهام والهيكل التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 105/88 بتاريخ 13 مارس 1982، وهو
مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية تسوية الاقتصادية سنة 1988، عدل وأكمل بقانون
01/88 حدد نهايا النظام الأساسي للبنك بتاريخ 12/01/1988 ووضع طرق العمل وإجراءات التحويل،
فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ
19/02/1989 لدى مكتب التوثيق السيد "مندسان" موثق بالجزائر العاصمة.

وجاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، في بداية المشوار
تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وأصبح اليوم يتكون من 35
مديرية، و 200 وكالة موزعة على مستوى الوطني، ويشغل بنك الفلاحة وتنمية الريفية حوالي 700 عامل ما بين
إطار و موظف نظرا لكثافة شبكة وأهمية تشكيلته البشرية⁽¹⁾.

صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من طرف مجلس قاموس البنوك BANCA Almanach طبعة
2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية ويمثل البنك كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي ما بين
4100 بنك مصنف، وقد مر بنك الفلاحة وتنمية الريفية بعدة مراحل نذكرها فيما يلي⁽²⁾:

• من 1982 إلى 1990: خلال السنوات الثمانية الأولى، كان هدف البنك هو فرض وجوده ضمن العالم
الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية، وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة
عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هكذا
الاختصاص كان منصوبا في إطار الاقتصاد المخطط، حيث كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات
الحوية العامة.

• من 1991 إلى 1999: بموجب صدور قانون 10/90 الذي أتى لإنهاء فترة تخصص البنوك ووسع لبنك
الفلاحة وتنمية الريفية أفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(1) - وثائق مقدمة من طرف البنك.

(2) - وثائق مقدمة من طرف البنك.

- بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربط معه علاقات مميزة في مجال التقني، هذه المرحلة كانت بداية لإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي 1991، وتطبيق نظام "SWIFT" لتطبيق عمليات التجارية الخارجية.
- في سنة 1992: تم وضع برمجيات (Progiciel SYBU) مع فروع المختلفة للقيام بالعمليات البنكية من تسير القروض، عمليات الصندوق للودائع، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن، إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية، إدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات.
 - في سنة 1993: تم إنهاء عملية إدخال الآلي على جميع العمليات البنكية.
 - في سنة 1994: تشغيل بطاقة السحب والتسديد BADR
 - في سنة 1996: إدخال عملية الفحص السلبي (Télétraitement) وفحص إنجاز العمليات البنكية عن بعد.

- في سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

أما المرحلة الثانية فتميزت بوجود التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة في مجال تمويل الاقتصاد كما رفع البنك إلى حد كبير من حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسط، وفي نفس الوقت رفع مستوى معونات للقطاع الفلاحي بهدف مساندة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه، مع وضع برنامج خماسي يتركز خاصة على عصنة البنك وتحسين الخدمات، وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي ميدان المالي، ونتج عن هذا البرنامج الإنجازات التالية:

- في سنة 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونطاق الضعف البنك وإنجاز مخطط تسوية للمؤسسة لمطابقة القيام الدولية.
- في سنة 2002: تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم برنامج (SYBU) كزبون مقدم الخدمة (CLIENT SERVEUR).

أما من جانب التطهير المحاسبي والمالي:

- إعادة النظر في تقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض تتراوح ما بين 10 و 90 يوم سواء بالنسبة لقروض الاستغلال أو قروض الاستهلاك.
- تحقيق مشروع البنك الجالس "Banque Assise" خدمات شخصية.
- إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

- إنشاء تطبيق آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.

من خلال ما سبق ذكره فإن البنك الفلاحة وتنمية الريفية هو البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ويقوم باستعمال:

- نظام SWIFT منذ 1991.

- الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية

- الشبكة الأكثر كثافة على ترتيب الوطني.

- بنك شامل يقوم بتمويل كل القطاعات الاقتصادية.

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أول بنك جزائري يطبق مبدأ البنك جالس مع الخدمات شخصية وقام

بإدخال كامل الإعلام الآلي على كل شبكة بفضل برمجيات خاصة Progiel وهي ملك للبنك ومصمم من طرف مهندس المؤسسة، إضافة إلى قيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد، يقوم بترتيب القروض الوثائقية في زمن قياس لا يتجاوز 24 ساعة، كما أن له إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR".

أولاً: مهام البنك الفلاحة والتنمية الريفية

● إمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم وتنمية القطاع الفلاحي الري، الصيد البحري، ونشاطات الحرفية.

● قيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسة الخاصة، والتي تساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء، الصيدلانيون، البيطريون وتجار الخواص، الحرفيون (الصناعة التقليدية).

● التطور الاقتصادي للوسيط الفني.

● اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية.

● القيام بالعمليات التالية:

- منح القروض طويلة ومتوسطة الآجل.

- معالجة جميع العمليات البنكية (قروض، صرف، خزينة).

- تعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى.

- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ - وثائق مقدمة من طرف البنك.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تنحصر أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

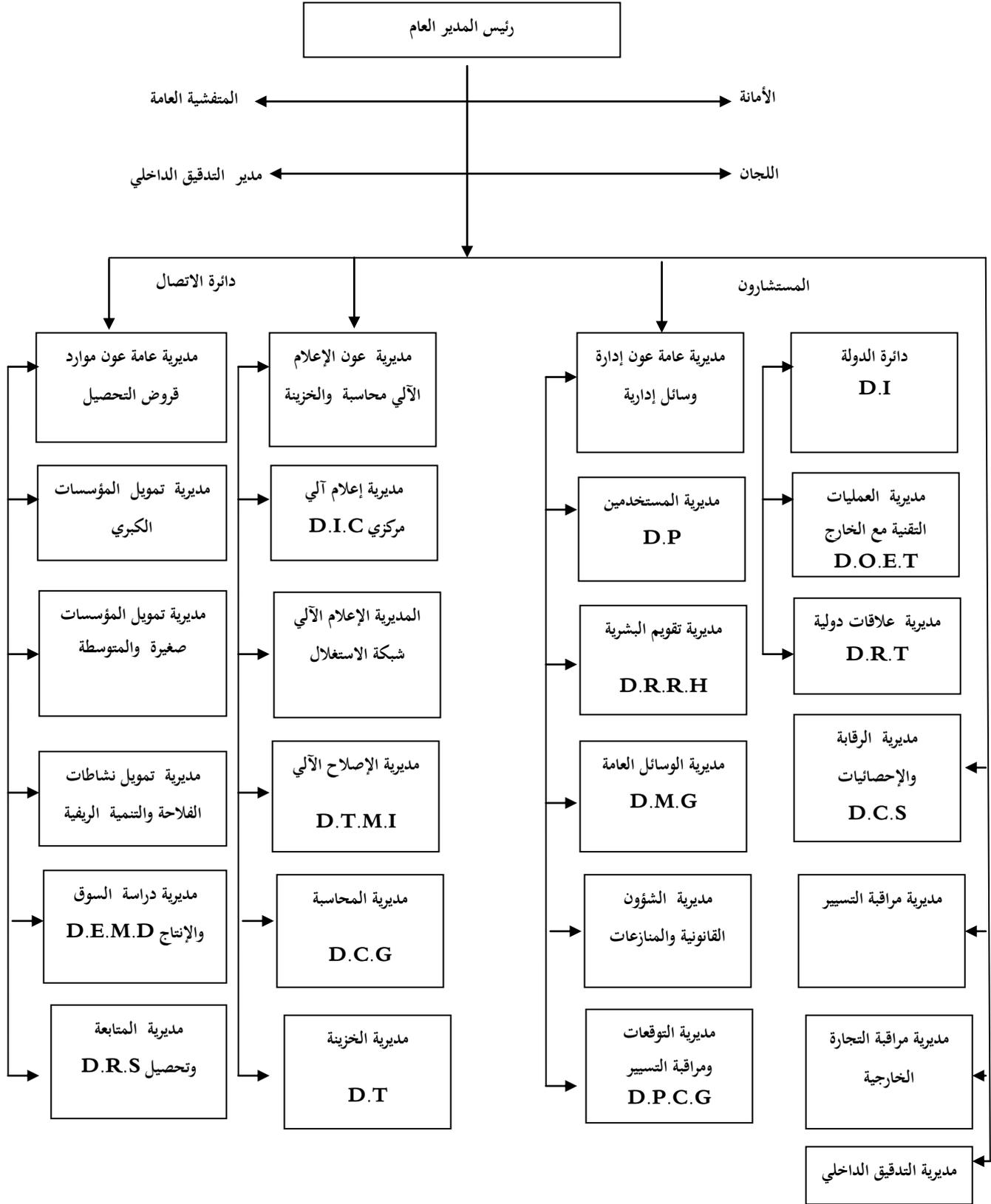
- الحفاظ على حصته في السوق وتأقلم مع هذه المتغيرات.
- جلب الزبائن لتحقيق أكبر ربح ممكن.
- تطوير جودة الخدمة والعلاقات مع الزبائن.
- العمل على توسيع شبكة لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني.
- شهود نمو سريع وتبدل جذري في هيكله هذه المرحلة الانتقالية.
- توسيع إدخال الإعلام الآلي وكل الوسائل التكنولوجية الحديثة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك

أولا: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبويرة.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية ككل المؤسسات تملك هيكل يعتبر كقاعدة تنظيم، حيث يسمح عن طريق مخطط بتقديم بصفة شكلية هيكل البنك بحيث يمكن أن نتطرق إلى الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب ما هو موضح في شكل:

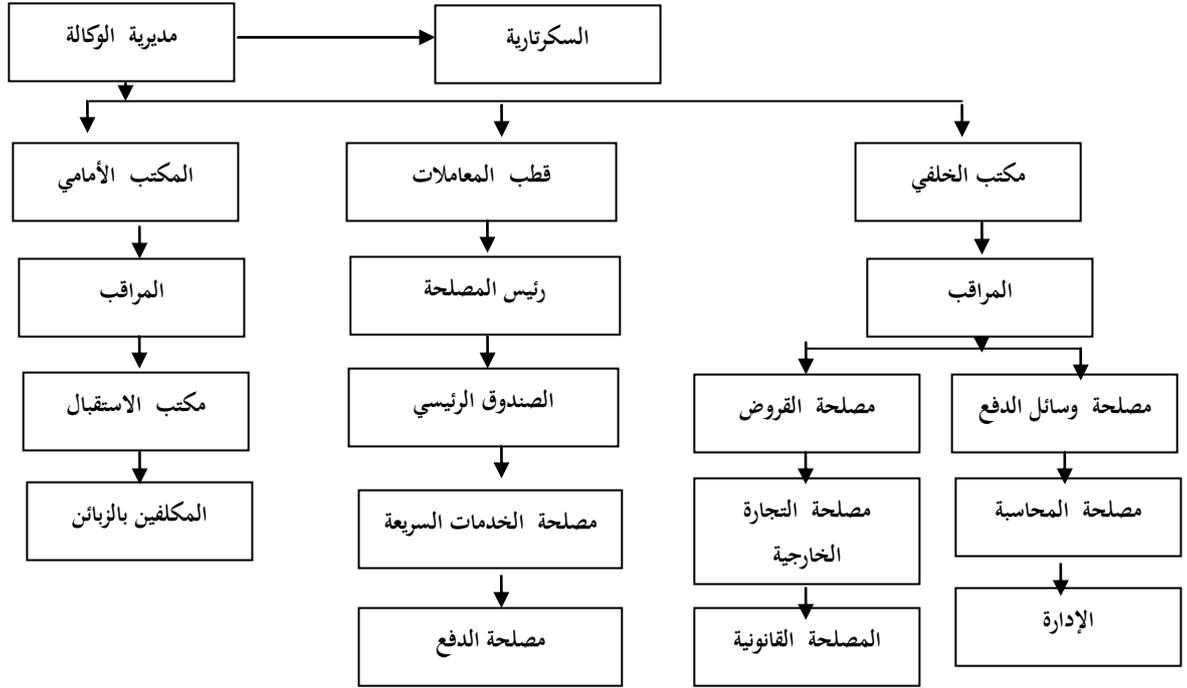
شكل رقم (4) هيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR



المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البويرة -

شكل رقم (05) الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة البويرة -



المصدر: وثائق مقدمة من طرف وكالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية - البويرة -

ويظم الهيكل التنظيمي لوكالة البويرة مصالح تالية:

1. المكتب الأمامي: هي جهة الاستقبال الزبائن ويتضمن مايلي:

- المراقب (الملاحظ الرئيسي): مهمته استقبال الزبائن ومراقبة جميع المكلفين بالزبائن وسير أمور البنك.

- مكتب الاستقبال والتوجيه: مهمته استقبال الزبائن ومساعدتهم في فتح الحسابات أو طلب الخدمات ومنتجات البنك.

- المكلفين بالزبائن: مهمتهم استقبال الزبائن مع إجراء جميع العمليات المباشرة والغير مباشرة.

2. قطب المعاملات: ويتضمن المصالح التالية

- رئيس المصلحة: يسهر على سير المصالح ومراقبة عمليات المستخدمين في المصالح التالية:

• الصندوق الرئيسي: تتمركز فيه الأموال ويمكن للعملاء من إيداع وسحب الأموال منها شخصيا،

وتسحب منه المبالغ التي تفوق 100 مليون دج.

• مصلحة الخدمة السريعة: يقوم بها المكلفون بالعملاء وهي عبارة عن مصلحة تقوم بفتح الحسابات

للزبائن ومعرفة رصيدهم، وإجراء عمليات السحب على الحسابات.

3. المكتب الخلفي: ويضم:

- المراقب: يراقب المصالح التالية:

- مصلحة القروض: تختص بكل العمليات المتعلقة بمنح القروض بشتى أنواعها كما تتولى دراسة ملفات القروض وتقديمها حسب المبالغ إلى لجان القروض.
- مصلحة وسائل الدفع: تقوم بالتنسيق مع المديرية الجهوية لإصدار مختلف وسائل الدفع للعملاء.
- مصلحة المحاسبة: تختص بجميع العمليات المحاسبية الخاصة بالوكالة وإرسالها للمديرية الجهوية للتنسيق في ما بينها.
- مصلحة التجارة الخارجية: تختص بعمليات التجارة الخارجية، وذلك بالقيام بعمليات التوظيف المصرفي للتحويلات المختلفة للأموال من وإلى الخارج.
- المصلحة القانونية: تحوّل إليها ملفات القرض الميؤوس منه، حيث توم بالمتابعة القضائية في الحالات المتنازع فيها كذلك استرداد أموال البنك وإذا استعصى عليها الأمر ترسل إلى نيابة المديرية الجهوية الخاصة بالمنازعات والشؤون القانونية.
- الإدارة: تعمل على مراقبة جميع الأمور وأنشطة البنك وتسييره.

المبحث الثاني: دراسة مشروع استثماري ممول من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أثناء دراستنا الميدانية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البويرة-458- أخذنا ملف مستثمرة طلب قرض استثماري، وحاولنا دراسة وإظهار الخطوات المختلفة التي اتبعتها البنك بداية باستقباله لطلب القرض إلى غاية تحصيله.

المطلب الأول: تقديم ملف القرض:

بتاريخ محدد يتقدم طالب القرض إلى الوكالة - 458- بملف طلب قرض بنكي في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ويعبر عن رغبته في الحصول على قرض من أجل تمويل مشروع تربية الأبقار يطلب منه تقديم مجموعة من الوثائق لكي تتمكن الوكالة من إعداد دراسة تقنية لهذا المشروع للنظر في إمكانية تمويله. ويندرج هذا القرض ضمن القروض طويلة الأجل ومدته 8 سنوات ومن أجل تجسيد هذا المشروع تقدم السيد ب. ج بملف طلب قرض يحتوي على الوثائق التالية:

- طلب خطي من طرف الزبون.
- نسخة من بطاقة الهوية.
- شهادة الميلاد.
- شهادة الإقامة.
- نسخة من شهادة التأهيل.
- نسخ من الفواتير الشكلية.
- دراسة تقنية واقتصادية للمشروع.

من أجل قبول القرض ثم ضمانات تفرض على صاحب المشروع وتأتي جملة من الضمانات على النحو التالي:

الضمانات الحاصرة:

- المساهمة الشخصية.
- حصة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- الاشتراك في صندوق ضمان القروض.
- تعهد موثق بالرهن الحيازي للعتاد وتأمين ضد جميع الأخطار.
- الوكالة خاصة لتجديد التأمين لفائدة بنك الفلاحة وتنمية الريفية.
- الانتساب لصندوق الوطني لضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

- جدول الضرائب صافي بطاقة الفلاحة أو وصل إيداع ملف.
- تصريح بالوجود عقد إيجار مستودع لتربية الأبقار وأراضي الرعي لمدة عامين على الأقل قابلة لتجديد.

الضمانات غير الحاصرة: وهي

- رهن العتاد.
- عقد التأمين ضد جميع المخاطر.
- إتفاقية القرض طويلة المدى.
- محضر معاينة من البنك يثبت وجود ومطابقة العناصر الممولة.
- السند الأمر.

الإجراءات منح القرض

- يتوجه المورد إلى وكالة ANSEJ وي طرح المشروع:
- يتم دراسة الملف على مستوى الوكالة م يمر عبر اللجنة الولائية والتي يحضرها ممثلين عن مختلف المديرات الولائية إضافة إلى ممثلي البنوك العمومية على مستوى الولاية.
- تقوم اللجنة بإرسال الملف إلى البنك تقوم بعدها اللجنة القرض بمراقبة توفر كل الوثائق.
- ترسل الوكالة إشعار قبول العميل مع طلب تكملة الوثائق الناقصة لأن الملف الذي تطلبه الوكالة ANSEJ ليس نفسه الذي يطلبه البنك.
- يتم فتح حساب بنكي للعميل.
- بعدها يقوم العميل بوضع مبلغ مساهمته في هذا الحساب.
- بعدها ترسل الوثائق المطلوبة في شهادة القبول للمديرية الجهوية للبنك من أجل المصادقة عليها.
- عندما تضع الوكالة المبلغ في حساب العميل يقوم البنك بمنح العميل شيكا بقيمة الدفعة الأولية المقدرة بـ 30% من المبلغ القرض ويكون الشيك مدون باسم المورد ويسمى هذا الشيك صك للطلب.
- بعدها يقوم المورد بمنح فاتورة نهائية بمبلغ العتاد للعميل، ويقوم بدوره بمنحها للبنك للحصول على شيك القيمة المتبقية من القرض ومقدرة بـ 70%.
- بعدها يقوم العميل بتثبيت تعهد الرهن الحيازي للعتاد الذي تم تمويل شرائه، ويكون الرهن طول مدة القرض وكذلك التأمين على هذا العتاد وهذا في حالة قروض ANSEJ.

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع استثماري

يعتبر القطاع الفلاحي في ولاية البويرة من القطاعات الإستراتيجية الهامة، وذلك لمساهمته في دفع عجلة التنمية من خلال البرامج الفلاحية والتنموية والتي تتجسد من خلال مجموعة من المشروعات، ومن بينها مشروع تربية الأبقار وإنتاج الحليب إذ تولي وكالة ANSEJ أهمية كبيرة لهذه المشاريع وتعطيها الأولوية من حيث الدراسة والتقييم.

أولاً: تقديم المشروع

هذا المشروع عبارة عن مؤسسة صغيرة ومتوسطة في تربية الأبقار لإنتاج الحليب مقرها ببشلول ولاية البويرة والغرض من إنشائها زيادة في إنتاج الحليب من أجل تغطية الاستهلاك المحلي وجهوي على الأقل كما يسعى هذا المشروع إلى تحقيق الأرباح وإعادة استثمارها بإضافة إلى المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والحفاظة على الثروة الحيوانية خاصة الأبقار.

ثانياً: تقدير إيرادات وتكاليف المشروع

يتم تقدير إيرادات وتكاليف المشروع على أساس 8 سنوات:

1. الإيرادات السنوية المتوقعة " رقم الأعمال السنوي المتوقع "

من خلال دراسة تقديرية تبين أن الرقم الأعمال السنوي لهذا المشروع خلال 8 سنوات على نحو التالي:

جدول رقم (2) الإيرادات السنوية المتوقعة لمشروع تربية الأبقار لإنتاج الحليب أنظر إلى الملحق رقم 2

السنة	1	2	3	4	5	6	7	8
القيمة	دج 1800 000	دج 1980 000	دج 2178 000	دج 2395800	دج 2635380	دج 28989818	دج 3188809.80	دج 3507690.78

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك

2. التكاليف الاستثمارية:

- التكاليف الاستثمارية وهيكل تمويلها:

قدرت قيمة التكاليف الاستثمارية الإجمالية للمشروع بـ 5044252,51 دج وهي تشمل كل من المصاريف

التمهيدية وقسم الإنتاج، ودواب، ورأس المال.

جدول رقم (3) التكاليف الاستثمارية لمشروع تربية الأبقار لإنتاج الحليب أنظر إلى الملحق رقم 3

التكلفة الإجمالية	التكلفة	البيان
456780.51	456780.51	مصاريف إعدادية
-	74150.51	رسوم وضمانات
-	342630.00	تأمينات
-	40000.00	مصاريف أخرى
468472.00	468472.00	قسم الإنتاج
3720000.00	3720000.00	الدواب
399000.00	399000.00	الرأس المال
5044252.51	5044252.51	المجموع

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك

سيتم تمويل المشروع في إطار بنك الفلاحة وتنمية الريفية لوكالة البويرة علما أن صيغة التمويل ستكون ثلاثية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(4) هيكل التمويل لمشروع تربية الأبقار لإنتاج الحليب أنظر إلى الملحق رقم 4.

المجموع	قرض بنكي	قرض من ANSEJ	المساهمة الشخصية	البيان
5044252.51	3530976.76	1412390.70	100885.05	المبلغ
100%	70%	28%	2%	المجموع

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك

مع الملاحظة أن نسبة مساهمة البنك ستكون عن طريق قرض مدته 8 سنوات وهي تمثل نسبة 70% من التكاليف الإجمالية للمشروع وهذا باحتساب نسبة 5.5% كفاءة على القرض كما أن المستثمر سيسدد أقساط القرض ابتداء من السنة الرابعة أي أنه سيكون معفى من هذه الأقساط طيلة هذه السنوات الثلاثة الأولى والجدول الآتي يبين هذه الطريقة لاستهلاك هذا القرض البنكي.

جدول رقم (05) استهلاك القرض البنكي أنظر إلى الملحق رقم 4

							63530976.7	مبلغ القرض
							08	مدة القرض
							5.5%	معدل الفائدة بنكية
							100%	الاعفاء
							0.00%	معدل الفائدة الحقيقي
08	07	06	05	04	03	02	01	السنوات
706195.35	706195.35	706195.35	706195.35	706195.35	0.00	0.00	0.00	الرئيسي
706195.35	1412390.70	2118586.06	2824781.47	3530976.76	3530976.76	3530976.76	3530976.76	باقي تسديد القرض
2471.68	4943.37	7415.05	9886.73	12358.42	12358.42	12358.42	12358.42	الاشتراك في صندوق
							74150.51	الاشتراك الواجب

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك

المطلب الثالث: تقييم الربحية التجارية للمشروع الاستثماري

قصد القيام بالتقييم المالي للمشروع والتعرف على مدى مطابقته لمعايير التقييم سنعتمد على القوائم المالية

التي تتضمنها الدراسة التقنوا اقتصادية للمشروع.

إذا مما تقدم يمكن تلخيص صافي التدفقات النقدية لمشروع تربية الأبقار لإنتاج الحليب في الجدول التالي:

جدول رقم (06) صافي التدفقات النقدية لمشروع تربية الأبقار لإنتاج الحليب أنظر إلى الملحق رقم 5.

8	7	6	5	4	3	2	1	السنة
2470895.77	2209034.60	1980082.51	1767895.99	1568727.07	1507516.72	1287386.58	1041611.58	التدفقات النقدية الصافية

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك

- معيار فترة الاسترداد: حسب الصيغة الرياضية لفترة الاسترداد نجد:

أي أن فترة الاسترداد هي : 2.9 سنة

وهي مدة جد مقبولة مقارنة مع العمر الافتراضي للمشروع المقدرب 8 سنوات.

- معيار صافي القيمة الحالية: هي مجموع القيمة الحالية لتدفقات النقدية مطروحا منها تكلفة المشروع

وتحسب كمايلي:

$$VAN=10534261.69-5044252 .51=5490009.17$$

دج VAN=5490009.17 انظر إلى الملحق رقم 5

- معيار مؤشر الربحية: هو مجموع القيمة الحالية للتدفقات النقدية مقسوما منها تكلفة المشروع وتحسب

كمايلي:

إن مؤشر الربحية أقل من 1 وهذا يعني ان كل دينار مستثمر يستحق خسارة قدرها 0,2 دج.

- معدل المحاسبي: بتطبيق الصيغة الرياضية لحساب معدل المحاسبي نجد:

القيمة المضافة: باعتبار القيمة المضافة في التحليل المالي هي الفائض التي تحققه المؤسسة وهي مقدار ما

أضافه إلى استخداماته من الموارد واللوازم المستهلكة وكذلك من خدمات وهي تحسب كمايلي:

جدول رقم (07) حساب القيمة المضافة أنظر إلى الملحق رقم 5.

البيان	1	2	3	4	5	6	7	8
الإنتاج	1800 000	1980 000	2178 000	2395800	2635380	28989818	3188809.80	3507690.78
خدمات	61000	63440	65977.6	68616.7	71361.37	74215.83	77184.46	8271.84
المجموع	1739000	1916560	212022.4	2327183.3	2564018.63	2824702.17	311625.34	3427418.94

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على المعلومات تقنوا اقتصادية

- **اتخاذ القرار:** بعد عملية تقييم المشروع الفلاحي المتمثل في تربية الأبقار لإنتاج الحليب وجدنا أن صافي القيمة الحالية موجب والمقدر ب 5490009,17 دج بالإضافة إلى معدل العائد المحاسبي المقدر ب 34 كان أكبر من معدل الخصم، كما يلزم فقط 2.9 سنة لاسترداد قيمة الاستثمار وهي مدة جد مقبولة بالمقارنة مع العمر الافتراضي للمشروع والمقدرة ب 8 سنوات وفي حين وجدنا أن مؤشر الربحية مقدر ب 0,88 دج يدل على أن كل واحد دينار مستثمر يستحق خسارة ب 0,22 دج إلا أنها ليست بالخسارة كبيرة باعتبار أن مؤشر الربحية كان قريباً جداً من الواحد الصحيح.

- كذلك نلاحظ أن القيمة المضافة للوكالة في تزايد مستمر عبر السنوات الثمانية المدروسة حيث انتقلت القيمة المضافة من 1739000 دج في سنة الأولى إلى 3427418,94 دج في سنة الثامنة وهذا مؤشر إيجابي لعملية تسير نشاط المشروع وفي الأخير نستنتج من هذا التقييم أن القرار النهائي هو قبول المشروع لتنفيذ.

الآثار الناتجة عن المشروع:

من خلال هذا المشروع تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- يساهم المشروع بتطوير المنطقة وذلك بتوفير النشاط الفلاحي الخاص بإنتاج الحليب ومشتقاته ومحاوله تغطية الاستهلاك المحلي والجهوي.
- يقوم بالتوظيف ثلاث أشخاص.
- يمكن القول أن المشروع من خلال تقييم مختلف المعايير قادر على سداد ديونه في المستقبل.
- يوفر المشروع الدعم الكافي للمستهلكين لتلبية احتياجاتهم.
- يقوم البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البويرة بدور إيجابي لتنمية وتطوير الاقتصاد.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا إلقاء نظرة على بنك الفلاحة وتنمية الريفية فرع البويرة - 458- على مهامه وأنواع الاستثمارات الممولة من طرفه وكذلك إجراءات منح القروض بالإضافة إلى الدراسة تقنوا اقتصادية لهذه المشاريع بكونها ممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ومن خلال هذه الدراسة التي قمنا بها تم تقييم المشروع تربية الأبقار لإنتاج الحليب وذلك من خلال الدراسة المالية وتقدير التدفقات النقدية وكانت النتائج إيجابية تدل على صلاحية المشروع ومدى قدرته على استرداد أمواله في أقل وقت ممكن وأنه مريح من الناحية الاقتصادية.

خاتمة:

إن تنمية المشاريع في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي تلقى إهتماما كبيرا من طرف الباحثين الاقتصاديين وكذا من طرف الكثير من المنظمات الدولية والمحلية، يعود ذلك للدور الكبير الذي يلعبه في إنعاش النشاط الاقتصادي الجزائري نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على جمع بين التنمية ووسيلة إجابة لفتح أفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل وتمكنها من رفع التحديات المنافسة في ظل لاقتصاد السوق، لذا لجأت الدولة في سياستها الهادفة تشجيع مستثمرين عن طريق فرصة إنشاء مشاريع استثمارية مع الاستفادة من التسهيلات للذين تنطبق عليهم الشروط المحددة في ظل محدودية مساهمة الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهة ومساهمة ذاتية من جهة أخرى لذا استوجب تدخل طرف الثالث وقعت عليه مسؤولية التمويل نسبة معتبرة من التكلفة المستثمرة يتمثل في بنك واشترطت هذه الأخيرة ضمانات بسبب ارتفاع درجة الخطورة المرتبطة لهذه المشاريع.

نتائج اختيار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: مهما اختلف نوع المشروع الاستثماري إلا أن تمويله وتقسيمه يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية خاصة أثناء الدراسة الملف القرض وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى.
- الفرضية الثانية: بتوقف نجاح المشروع الاستثماري على دراسة جدوى المتعلقة به هذا الاختيار صحيح حيث أكدت الدراسة على أنها عملية بكافة الجوانب المشروع المقترحة للاستثمار ويمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو فرصة استثمارية مقترحة.
- الفرضية الثالثة: من خلال تمويل نسبة معينة من الملفات المودعة، يبرز آثار الموافقة البنكية في إقامة المشروع من عدم، وهو ما يتبين معه انعدام التنسيق بين الوكالة الوطنية والوكالة بنكية بحيث ترفض هذه الأخيرة في تمويل مشاريع كانت مقبولة من قبل وكالة الدعم وهذا ما ينفي الفرضية.

ومن خلال تربصنا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لاحظنا إقبالا كبيرا على القروض خاصة قروض الاستثمار من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية.

النتائج: ومن خلال دراستنا لمختلف العناصر الواردة في هذا البحث تم التوصل إلى استخلاص النتائج التالي:

- تسهيل البنوك لشروط منح القروض خاصة في حالة تمويل المشاريع جديدة وذلك بتخفيض الفوائد المطبقة على القروض وطلب ضمانات مقبولة يستطيع المستثمر توفيرها.
- يؤدي البنك دورا هاما في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال منح القروض الاستثمارية.
- لا يقتصر دور الوكالة بإمداد أصحاب المشاريع بالموارد المالية، بل يتوجب عليهم تقديم لهم النصائح والإرشادات حتى يتضمن استرداد أمواله دون الدخول في مشاكل..
- يتحفظ البنك من تمويل بعض المشاريع الاستثمارية رغم أهميته الاقتصادية وهذا راجع لشدة رفضها للمخاطرة أو عدم وجود ضمانات تغطي فيه قيمة القرض الممنوحة للمشروع.
- تسعى المشروعات الاستثمارية إلى تحقيق جملة من الأهداف تختلف باختلاف طبيعة المشروع فالمشروع الخاص يسعى إلى تحقيق المنفعة العامة.
- تعدد وتنوع المشروعات الاستثمارية بتنوع المعايير المعتمدة في تصنيفها.
- يتم التقييم المشروعات الاستثمارية في حالة التأكد التام من الحالات أكثرها سهولة ووضوحا.

التوصيات والاقتراحات:

- على البنوك أن تولي اهتمام أكثر بالدراسات السوقية وتقنية للمشاريع والعمل على تحسين وظائف في اتخاذ القرارات الممنوحة ميدانيا من اجل تنظيم أكثر لعملية التمويل.
- الاهتمام أكثر بمصلحة التكوين وتزويدها بالوثائق والمعلومات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة من أجل تسهيل عملية التربص لطالبة المتربصين.
- على كل مستثمر قبل القيام بأي مشروع استثماري القيام بدراسة كل الجوانب المتعلقة بالمشروع لكي تتضمن له عدم الدخول في مشروع خاسر.
- ضرورة توفير مناخ الاستثمار الملائم وذلك بتوفير ضمانات للمستثمرين.
- تخفيض نسبة المساهمة الشخصية للمستثمرين مراعاة لظروف.

أفاق الدراسة:

- لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا الموضوع أن البنوك تؤدي دورا فعال في إنعاش الاقتصاد الوطني فيجب العمل على توظيف الأموال في منح القروض للعملاء من أجل الحصول على ربح لضمان الودائع الجمهور وحصول على أرباح لاستمراريتها.
- يجب الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية لإعطائها نفس جديد وهذا لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم.

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	شكر
III	إهداء
V	الفهرس
VII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XII	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية و المشاريع الاستثمارية	
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية
3	المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية
4	المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية
8	المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية
11	المبحث الثاني: مفاهيم حول المشاريع الاستثمارية
11	المطلب الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية
19	المطلب الثاني: المراحل المتبعة لتقييم المشروع الاستثماري
26	المطلب الثالث: طرق و معايير تقييم المشاريع الاستثمارية
36	المبحث الثالث: آليات تمويل البنك التجارية في مشاريع الاستثمارية
36	المطلب الأول: ماهية التمويل
38	المطلب الثاني: مصادر التمويل المتاحة للمشروع الاستثماري
46	المطلب الثالث: إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية
48	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية - فرع البويرة	
50	مقدمة الفصل
51	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"
51	المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

53	المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR " .
54	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك
58	المبحث الثاني: دراسة مشروع استثماري ممول من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية.
58	المطلب الأول: تقديم ملف القرض
60	المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع استثماري
62	المطلب الثالث: تقييم الربحية التجارية للمشروع الاستثماري
65	خلاصة الفصل
67	الخاتمة العامة
70	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة المراجع

الكتب بالعربية:

1. أحمد لطفي أمين السيد، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر 2005.
2. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة 2000.
3. جهاد فارس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
4. حسن إبراهيم بلوط، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، طبعة 1، لبنان، 2002.
5. حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، ومؤسسات الثقافة الجامعية، مصر، 2009.
6. دريد كمال الشيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج والتوزيع، الأردن، 2009.
7. رابع خواني، ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
8. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2000.
9. سمير محمد عبد العزيز، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مكتبة الإشعاع الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
10. شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروع الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
11. صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
12. طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت، دار الجامعة جديدة، الإسكندرية، 2007.
13. طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار البازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
14. عاطف جابر طه عبد الرحيم، دراسات الجدوى التأصيل العلمي وتطبيق العلمي، الدار الجامعة، الإسكندرية، 1999.
15. عاطف وليم أدنراوس، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الأطر وخطوات الأسس والقواعد، المعايير، إدارة الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
16. العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتور، قسنطينة، 2006-2007.
17. عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2004.

18. عبد العزيز مصطفى، عبد الكريم، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
19. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى الاقتصادي والاجتماعية، دار الجامعة، الطبعة 2، الاسكندرية، دون تاريخ. شقري نوري موسى. أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية تقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2009.
20. عبد المطلب عبد الحمي، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
21. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحماد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
22. فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار إثراء للنشر وتوزيع، الأردن، 2011.
23. قاسم ناجي حمدي، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي، الجزء الأول (دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008).
24. قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، دراسة المقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
25. كاظم جاسم العيساوي، الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج، عمان، 2005.
26. محمد الحناوي وآخرون، مقدمة في استثمار، تحليل الأوراق المالية وإدارة المخاطر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
27. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
28. محمد صالح الحناوي، دراسة جدوى المشروع أساسيات ومفاهيم، دار النشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
29. محمد عبد العزيز جميلة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطبعات والنشر.
30. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
31. مدحت القرشي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل، الأردن، 2009.
32. منير ابراهيم هند، الإدارة المالية، مدخل تحليل معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
33. مهري عبد المالك، دراسة جدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم، جامعة تبسة، 2012-2013.
34. نعيم داود، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار البداية، الأردن، 2010.

الأطروحات والمذكرات:

1. بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010.
2. العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجار الالكترونية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009، 2010،
3. مهري عبد المالك، دراسة جدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم، جامعة تبسة 2012، 2013.

المجلة:

1. عمار زيتوني، مصادر تمويل مؤسسات مع دراسات للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 9.

قائمة الملاحق

العنوان	الرقم
الضمانات	01
الدراسة الجدوى	02
الدراسة التقنية	03
الدراسة المالية	04
جدول حسابات النتائج التقديري	05
الميزانية الافتتاحية	06
الميزانية التقديري لأربع سنوات الأخيرة	07
الميزانية التقديري لأربع سنوات الأولى	08